المحاكم الإليكترونيـــة في ضوء الواقـــع الإجرائي المعاصـــر

الدكتـــور
أشرف جودة محمد محمود
المدرس بقسم القانون الخاص "مرافعات"
كلية الشريعة والقانون بدمنهور - جامعة الأزهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاكم الإليكترونيـة في ضوء الواقـع الإجرائي المعاصـر

أشرف جودة محمد محمود

القانون الخاص ، مرافعات ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، دمنهور ، مصر.

البريد الإلكتروني : ashrafmerakab@gmail.com

ملخص البحث :

لا شك أن العالم يعيش ثورة معلوماتية هائلة ، من المفترض أن ينعكس ذلك على مرفق القضاء ككل ، ومدى إسهام تطورات عصر التكنولوجيا في تحقيق سرعة الفصل في الدعاوى المدنية ، ورغم مظاهر تأثير الثورة التكنولوجية على كافة مناحي الحياة بما فيها المنظومة القضائية ، إلا أنه ما زال موضوع تطبيق المحاكم الاليكترونية يمثل إشكالية ، نظراً لعدم معالجتها تشريعياً حتى على مستوى الأنظمة التي تبنته ، وقد تولد عن ثورة المعلوماتية كثير من التطبيقات التي أثرت تأثيراً بالغاً في شتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ، والتي كان من بينها الحكومة الإليكترونية ، والتعليم الإليكتروني ، والتجارة الإليكترونية ، ويظهر هذا التأثير في مشكلة التأخير في الفصل في الخصومة المدنية التي قد يضطر أطرافها إلى العنف لاسترداد حقوقهم ، لذا فإن العديد من المصطلحات والمفاهيم والمستندات الورقية بالت وأصبحت لا تواكب تقدم العصر ومن هنا كانت الحاجة ملحة لحل تلك المشكلة من خلال تسهيل إجراءات التقاضي ومواكبة مستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي من خلال إدخال التقنية الحديثة في إجراءات التقاضي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

للوصول إلى فكرة إنشاء المحكمة الإليكترونية التي تعد أهم تطبيقات التطور التكنولوجي ، لا سيما في المجال الإجرائي .

الكلمات المفتاحية :

المحـاكم الاليكترونيـة – الـدعوى الاليكترونيـة – التقـاضي الاليكـتروني – الإعلان الاليكتروني .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Electronic courts in the light of the contemporary procedural reality

Ashraf Jouda Mohamed Mahmoud

Department of Special Law, College of Sharia and Law,

Damanhour, Al Azhar University, Egypt.

E-mail: ashrafmerakab@gmail.com

Abstract:

There is no doubt that the world lives a huge information revolution, it is supposed to be reflected on the eradication facility as a whole, and the task of contributing the developments of the age of technology in the achievement of the chapter in civilian laws.

Despite the effect of the impact of the technological revolution on all aspects of life, including the judicial system, the electronic courts are still being stable as the legislation of its prosecution to the level of the regulations adopted.

The information revolution has been born on many of the applications that have impressed the most important in the face of the social, economic and scientific life as part of the electoral government, e-learning and electronic commerce and this effect appears in the case of delay in the civic in the civic that may have to be dedicated to violence to recover their rights, and here's an urgent need to resolve that problem by facilitating the proceedings of litigation and the ability of the modern digital and technological period by introducing the technical technique in the proceedings of the litigation to reach the idea of the creation of the electronic court, which is the most important technological development applications in particular.

Keywords: Electronic Courts ,The electronic Lawsuit ,

The electronic litigation، The electronic advertising.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تقـديـــــم :

لا شك أن العالم يعيش ثورة معلوماتية هائلة ، من المفترض أن ينعكس ذلك على مرفق القضاء ككل ، ومدى إسهام تطورات عصر التكنولوجيا في تحقيق سرعة الفصل في الدعاوى المدنية ، ورغم مظاهر تأثير الثورة التكنولوجية على كافة مناحي الحياة بما فيها المنظومة القضائية ، إلا أنه ما زال موضوع تطبيق المحاكم الاليكترونية يمثل إشكالية ، نظراً لعدم معالجتها تشريعياً حتى على مستوى الأنظمة التي تبنته ، وقد تولد عن ثورة المعلوماتية كثير من التطبيقات التي أثرت تأثيراً بالغاً في شتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ، والتي كان من بينها الحكومة الإليكترونية ، والتعليم الإليكتروني ، والتجارة الإليكترونية ، ويظهر هذا التأثير في مشكلة التأخير في الفصل في الخصومة المدنية التي قد يضطر أطرافها إلى العنف لاسترداد حقوقهم ، لذا فإن العديد من المصطلحات والمفاهيم والمستندات الورقية بالت وأصبحت لا تواكب تقدم العصر[1] ومن هنا كانت الحاجة ملحة لحل تلك المشكلة من خلال تسهيل إجراءات التقاضي ومواكبة مستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي من خلال إدخال التقنية الحديثة في إجراءات التقاضي للوصول إلى فكرة إنشاء المحكمة الإليكترونية التي تعد أهم تطبيقات التطور التكنولوجي ، لا سيما في المجال الإجرائي .

---

١) قريب من هذا المعنى : لوجستيات القضاء ، د/ جابر فهمي عمران ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٤ ، صـــ ١٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صعوبات البحث :

١ – حداثة الموضوع : وإن كان قد تم تناوله إلا أن استخدامه كان بصيغة التقاضي الإلكتروني عند بداية الألفية الثالثة ، وطالما يتميز هذا الموضوع بالحداثة ستكون المصادر المتخصصة في موضوع المحكمة الإلكترونية نادرة وقليلة جداً مما يتطلب محاولة تطويع القواعد العامة باتجاه يواكب تطورات العصر الرقمي لتحقيق الأداء الأمثل من خلال استثمار الوقت بإتباع إجراءات حديثة ومتطورة في قانون المرافعات أمام المحاكم بوساطة وسائل الاتصال الإلكترونية وتحقيق العدالة الإجرائية بين الخصوم ، مع مغادرة النظام التقليدي، الورقي واليدوي المتبع في إجراءات التقاضي التقليدية والاستعانة بالنظام الإلكتروني للتخلص من الكم الهائل من الدعاوى التي تكاد تمتلئ بها قاعات المحاكم .

٢ – ندرة المراجع في هذا الموضوع نظراً لحداثته ، وحتى أغلب الذين تناولوا المحكمة الإلكترونية بالبحث كانوا من المهتمين بالمجال المعلوماتي ، ونظروا إليها باعتبارها إحدى مخرجات الحكومة الإلكترونية ، وتلك نظرة مقبولة غير أنها من زاوية واحدة بعيدة عن النظر القانوني والمقصد الإجرائي .

هدف البحث

١- لفت نظر المشرع الإجرائي المصري إلى أهمية هذا النموذج وانعكاساته على تطوير مرفق القضاء ، وأثر ذلك على تحقيق العدالة الإجرائية .

٢- معالجة الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق ذلك النموذج وإيجاد حلول لها من الناحية القانونية والمعلوماتية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساؤلات البحث :

١- ما مفهوم المحكمة الاليكترونية ؟

٢- ما مميزات تطبيق المحكمة الاليكترونية ؟

٣- ما مخاوف تطبيق المحكمة الاليكترونية ، وهل يمكن التغلب عليها ؟

٤- ما مردود المحاكم الإلكترونية على تحقيق العدالة الإجرائية ؟

٥- هل تستطيع المحاكم القضائية بمفهومها التقليدي ونظامها الورقي أن تواجه تحديات العصر الرقمي الإلكتروني ؟

٦- ما هى احتياجات تطبيق المحكمة الاليكترونية ؟

موضوع البحث وأهميته :

لا شك أن المحاكم هي الجزء الحيوي من العملية القضائية ، وتطور تقنياتها أمر لابد منه ، والبحث في إنشاء المحاكم ذات التقنية العالية ، أو إلحاق النظام الإلكتروني بها ، هو موضوع تفرضه طبيعة التطور ، وتسارعه وتفرعه في كل المجالات وتزايد الدعاوى المعروضة على المحاكم ، وظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة في السابق ، والتي تعرف بالجرائم الإلكترونية ، وللأسف لا زالت غالبية الدول في الوطن العربي تعتمد وسائل الإجراءات التقليدية في العملية القضائية ، رغم إن عملية التقاضي حق للخصوم وسلطة القضاء وسيلة الدولة لتحقيق العدالة بين مواطنيها والمحاكم هي أماكن عقد هذه العملية .

ومع ظهور العولمة ، والتجارة الدولية والمعلوماتية والتطورات التقنية ، استطاع المشرع الإجرائي أن يصبو إلى استغلال تلك الظروف في سبيل تحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر فعالية لعملية التقاضي بسرعة الفصل في المنازعات والاستفادة بالميقات الزمني ، فدائماً ما يطوّر المشرع الإجرائي ويتوسع في الوسائل الناجمة عن تطورات العصر في عملية التقاضي، على الرغم من أن هذه التطورات التي لحقت كل أنحاء الحياة لم تكن إيجابية كلها ، بل انعكست سلباً على سلوكيات الأشخاص خارجياً وداخل ساحات القضاء التي تؤدي إلى ظاهرة البطء في التقاضي ، وفى المقابل لا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية بعيدة عن وسائل التكنولوجيا الحديثة مسايرة للاتجاهات الحديثة في المجال الإجرائي التي اهتم بها المشرع الإجرائي في الآونة الأخيرة [١] .

والتقاضي من خلال المحكمة الإلكترونية هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم ، وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمّكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام ، كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الإلكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات، وبناءً عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحاكمة ، والأقسام الإدارية ، والتنفيذية فيها سيأخذ طابعاً تقنياً يمّكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور ، وتسجيل الطلبات وإعلان أوراق المرافعات

---

١) قارب : د/ أحمد هندي ، الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا ، دار الجامعة الجديدة ١٩٩٩، بند ٣١ ، صـ ٤٠٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالا إلكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي .

وعلى الرغم من تبني كثير من الدول المفهوم الإلكتروني [١] في معظم تعاملات المجتمع الحكومية، الاقتصادية، الإعلامية، ومكوناته إلى البيئة الإلكترونية ، إلا أن مرفق القضاء لم يحقق تقدماً ملحوظاً في غالبية دول العالم ، في حين أنه كغيره من المؤسسات قابل للتطور ليواكب العصر وهذا أمر مفترض ، فكيف سيحكم في نزاع متعلق بعقود تجارية إلكترونية مثلاً إذا كان النظام جامداً منغلقاً على نفسه ، مقارنة بما هو حاصل على مستوى القطاع

---

١) ومن نافلة القول أن التقاضي الالكتروني ظهر عند بداية الألفية الثالثة كمصطلح، ويعد أخر ما توصل إليه العقل البشري من إبداع في فقه القانون في ظل التقدم التكنولوجي المعاصر، وتعود التجربة الأولى لإيجاد تسوية الخصومات عبر الفضاء الالكتروني إلى عام١٩٩٦ عندما قام معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية والمركز الوطني لأبحاث المعلوماتية ومركز القانون وقواعد المعلومات بإدارة برنامج القاضي الافتراضي والإشراف عليه وكان الهدف الرئيسي منه إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالانترنيت عن طريق وسيط يتمثل في قاض محايد يكون خبيرا في التحكيم والقوانين التي تحكم أنشطة الانترنيت أو قانون القضاء الالكتروني ، ويتحقق هذا الهدف بقيام مستخدم الانترنيت بإرسال شكواه إلى تلك الهيئة عن طريق البريد الالكتروني وبعد ذلك تقوم الهيئة باختيار قاضي محايد ليفصل في النزاع ، ويكون قرار القاضي مجردا عن القيمة القانونية إلا إذا قبلت به الأطراف وتكون هذه الخدمة مجانية دون مقابل، أنظر: صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، ٢٠٠٧، صـــ ١٦٣ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص وبعض الأجهزة الحكومية الأخرى، مما أسهم في تأخر الفصل في القضايا المعروضة على المحاكم، وهو ما قد يؤثر سلباً على الحياة الاجتماعية والأمنية، إذ قد ينجم عن تأجيل البت في الدعاوى ، نشوب بعض المشاكل قد تدفع الخصوم إلى العنف، ومنها تفشي ظاهرة الفساد والآفات الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أن المحاكم الإليكترونية تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية في العمل الإداري ، وتقلل من الفساد الإداري في تعامل الفرد مع المعلومة بشكل فوري بوساطة الآلة دون الاحتكاك المباشر مع الموظف ، أو الخضوع المباشر للإجراءات القضائية طويلة الأمد .

وفى هذا السياق فإننا سنعالج موضوع البحث المعنون بـــ نحو تطبيق المحكمة الاليكترونية لتحقيق العدالة الإجرائية من خلال ثلاثة مباحث ، نعرض لها على النحو التالي :

المبحث الأول : المحكمة الالكترونية ومردودها في تحقيق العدالة الإجرائية .
المبحث الثاني : متطلبات تطبيق المحكمة الالكترونية .
المبحث الثالث : العملية الإجرائية أمام المحكمة الإلكترونية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
ماهية المحكمة الإلكترونية
ومردودها في تحقيق العدالة الإجرائية

تمهيد وتقسيم :

تعد المحاكم الإليكترونية نقلة نوعية في مجالات الحياة المعاصرة ، لارتباطها بالمستحدثات التكنولوجية ونظم المعلومات ، وعملية تحويل البيانات إلى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومي[١]، حيث تتميز عن النظام التقليدي المتبع في المحاكم بسرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة مما ينعكس بالإيجاب على توفير الجهد والوقت للقاضي والمتقاضى، كما يعد تعبيراً عن الإرادة إلكترونياً لكل من طرفي الخصومة القضائية .

ويعد مصطلح المحكمة الإليكترونية مصطلح حديث نسبياً يتعين أن نحدد مفهومه أولاً ، ثم نبين المزايا التي يحققها تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية والدور الذي يمكن أن تضطلع به في تحقيق العدالة الإجرائية وتيسير إجراءات التقاضي وتطوير مرفق القضاء .

ولا شك أن المزايا المترتبة على تطبيق المحاكم الإلكترونية سوف يتعاظم شأنها إذا تمت بشكل تكنولوجي محكم ومقنن ، بما يكفل حماية الحقوق المترتبة عليها، وهو ما يتطلب ضرورة تطوير الأحكام القانونية والتشريعات القائمة التي لا تعرف إلا الدعامات الورقية ، في حين أن التطور التقني العلمي الذي أصاب وسائل الاتصال الحديثة ، وذاع صيته واستخدامه في العديد من الدول

---

١) راجع : لوجستيات القضاء ، د/ جابر فهمي عمران ، مرجع سابق ، صـــ١٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية وغيرها ، أصبح يلعب دوراً هاماً في الحياة العصرية وفي الحياة القانونية ، ومرفق القضاء بلا شك هو المنوط بالسهر على تحقيق الحماية القانونية .

وحتى نتعرف على ماهية المحكمة الإلكترونية ، ومردودها الإجرائي على تحقيق العدالة الإجرائية المنشودة ، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، نعرض لهما على النحو التالي :

المطلب الأول : **مفهوم المحكمة الإلكترونية** .

المطلب الثاني : **مردود تطبيق المحكمة الإليكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
مفهوم المحكمة الاليكترونية

يقتضي تطوير أداء نظام القضاء ضرورة الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات من الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الالكتروني باستخدام شبكة الانترنت ، وهي بلا شك وسيلة فاعلة للتطوير من خلال اختصار الزمن ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع عنصر الزمن ، على اعتبار أن التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة نسبياً هي آفة القضاء على مستوى مختلف الجهات القضائية .

وحتى نتعرف على مفهوم المحكمة الاليكترونية ، سوف نعرض التعريفات المختلفة التي قدمها الكتاب والمتخصصون للمحكمة الالكترونية ونناقشها ، ثم نتبع ذلك باستعراض تجارب بعض الدول في تحقيق التقاضي عن بعد والتقدم نحو تطبيق المحكمة الالكترونية . على النحو التالي :

الفرع الأول
تعريف المحكمة الالكترونية

المحاكم الالكترونية هي أحد التطبيقات العديدة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتجسد فكرة المحاكم الالكترونية مفهوم "التقاضي الالكتروني" أو "التقاضي عن بعد" الذي اتجهت الكثير من الدول إلى الأخذ به ، والتقاضي الالكتروني" أو التقاضي عن بعد وفقاً لما يتجه إليه جانب من الفقه هو: " عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات [١] .

وقد انتقد البعض هذا التعريف تأسيساً على أنه تعريف غير شامل وقاصر على عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً إلى المحكمة المختصة فقط ، دون مراعاة إجراءات التقاضي الأخرى.[٢] .

وأورد بعض الفقهاء تعريفاً آخر للتقاضي الإلكتروني بأنه : " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوي والفصل فيها ، وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوي والتسهيل على المتقاضين [٣] .

وقد انتقد البعض هذا التعريف تأسيساً على أنه أسهب في بيان مفهوم التقاضي الإلكتروني وإجراءاته ، وأنه كان من الأفضل لو أنه اختصر

---

١) أنظر : أمير فرج يوسف ، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠١٤، صـ ٣١.

٢) راجع : د.أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، مجلد ١ ، العدد ٢١،٢٠١٤ ، ص ١٠١ .

٣) راجع : محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠١٣ ، ص٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتعريف ليكون التعريف اشمل لمفهوم التقاضي الالكتروني وأوضح لمعناه ، وبناءً على ذلك عرفوا التقاضي الإلكتروني بأنه : " سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونياً بالنزاع المعروف أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين. [١]

ومن هذا التعريف يتضح أن فكرة التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة ، وهذا يستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها[٢] .

ومصطلح المحكمة الالكترونية يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة نسبياً، حيث لم يظهر إلا قبيل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الالكترونية الذي يعنى بالخدمات الحكومية كافة، بينما تختص المحكمة الالكترونية بخدمات المحاكم فقط[٣] .

---

١) راجع : د.أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق، ص ١٠٤ .

٢) راجع : د.صفاء اوتاني ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد ٢٨ ، العدد الأول،٢٠١٢ ، ص١٨٢ .

٣) راجع : د. هادي حسين عبد علي الكعبي ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ٢٠١٦،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يتعرض المشرع الإجرائي في الدول المختلفة لتعريف "المحكمة الالكترونية" أو تحديد مفهومها ، وبالرجوع إلى كتابات الشراح والمتخصصين ، نجد أن البعض يرى أن المحكمة الإلكترونية هي عبارة عن " حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود - شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة - يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة ، تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية، ولوائح الدعاوى، وتجهيز برامج الملفات الإلكترونية، وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى، وقرارات الأحكام، بما يمثل تواصلًا دائماً مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكّن هذه المحكمة أصحاب العلاقة من المتقاضين، ووكلائهم من الترافع، وتحضير الشهود، وتقديم البيانات، والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات - بل وحتى حضور الجلسات إلكترونيا – وقرارات الأحكام بكل يسر وسهولة ، كما تتيح شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات" .[1]

صـ ٣٠٠. أمير فرج يوسف ، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني ، مرجع سابق، صـ ٢٧.

١) أنظر : نهى الجلا ، المحكمة الاليكترونية ، مجلة المعلوماتية ، سوريا، العدد ٤٧ ، صـ ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يرى البعض الآخر[١] أن المحكمة الالكترونية هي : حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية ، يباشر من خلاله مجموعة من القضاة نظر الدعاوى والفصل بها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية بتلك الوسائل مع اعتماد آليات تقنية فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها بما فيها ما أطلق عليه (برمجة الدعوى الالكترونية أو حوسبة الدعوى) .

ويرى آخرون أن المحكمة الالكترونية هي عبارة عن : سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ، ضمن نظام ، أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية – الانترنت – وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[٢] .

ويعرفها البعض الآخر بأنها : سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية – الانترنت

---

١) راجع : أمير فرج يوسف ، مرجع سابق، صـ ٢٧.

٢) أنظر : القاضي حازم محمد الشرعة ، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية ، دار الثقافة للنشر، عمان – الأردن ، ٢٠١٠، صـ٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين [١].

- من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أمران :

الأمر الأول : أن فكرة المحكمة الإلكترونية تستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة على حدة وربط المحاكم معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية ، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها [٢].

الأمر الثاني : أن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكتروني من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض ، متاح ٢٤ ساعة يومياً ، وطيلة أيام الأسبوع ، حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ، ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة ، فيتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات ، أو عدم قبولها ، ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها[٣] .

---

١) أنظر : أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، صـ٤ .

٢) أنظر : محمد حسين منصور ، الإثبات التقليدي والالكتروني ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ٢٠١٠، صـ٢٢ .

٣) وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين البعض المقصود بالمحكمة الالكترونية في عبارات أكثر وضوحا وتفصيلاً بقوله أنها عبارة عن : موقع الكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت يعمل بنظام إرسال وقبول المستندات الالكترونية وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية، حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بوساطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية، وهذه النافذة الالكترونية الموجودة بالموقع الالكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدى في نظام التقاضي التقليدي، مع اختلاف أن المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم الكترونية ، وكذلك إحلال نظام التصديق الالكتروني في محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات [1] .

وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في غضون شهر أيلول عام ١٩٩٩ ، ونظام رفع الدعوى الكترونيا له عدد من الخصائص والمميزات سيتم الحديث عنها لاحقا .

١) راجع : خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الالكتروني - الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٣١.

ويوضح البعض مفهوم مصطلح المحكمة الالكترونية بأنه يعني تفعيل تقنية المعلومات بالشكل الأمثل، بما يساعد على جودة الخدمات وسرعة انجازها، وتنقسم خدمات المحكمة الالكترونية إلى خدمات المواطنين، خدمات القطاع التجاري، خدمات الجهات الحكومية وخدمات موظفي المحكمة بما يحقق سرعة الانجاز للمعاملات والقضايا وتوحيد وتبسيط إجراءات العمل، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها وإتاحة الإطلاع عليها للمصرح لهم إضافة إلى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً يعرف البعض المحكمة الإلكترونية بأنها : المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانوناً باستخدام الحاسب الإلكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي و الموصول بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، لاختصار الوقت و الجهد وإصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة [١] .

الفرع الثاني
تجارب بعض الدول في التوجه نحو التقاضي عن بعد وتقنية المحكمة الالكترونية

اتخذت كثير من الدول خطوات ملموسة في تحقيق التقاضي عن بعد والتوجه نحو تطبيق نظام المحكمة الالكترونية . نعرض فيما يلي لما تحقق في بعض الدول في هذا الشأن :

أولاً : نظام المحكمة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تشير الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفدرالي الأمريكي إلى أن حوالي ٢٥ ٪ من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية تجعل نظام المحكمة الإلكترونية واقعاً ملموساً، والمسئول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، تسند إليه المحكمة مهمة تشغيل قاعة المحكمة من الناحية التكنولوجية، و الإشراف

---

١) راجع : د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، مرجع سابق، ص ٣٠٠ ، أمير فرج يوسف ، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصيانة [١] ، حيث يتم رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة " Santa Barbara" بولاية كاليفورنيا، بدأت في تشغيله في سبتمبر ١٩٩٩م.

ـ ويحقق هذا الأسلوب الميزات التالية :

– يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم مستنداتهم القانونية بطريقة الكترونية وفق منظومة متكاملة ، يصعب توفيرها عن طريق المحاكم ذاتها.

– يحقق التأمين الكامل للمستندات وللأنظمة الالكترونية ضد أخطار الاختراق والتعطيل والإهمال ، إذ يدار الموقع بمعرفة خبراء متخصصون في تقنيات المعلومات.

– يحقق إمكانية استلام المستندات في أي وقت يومياً على مدار الأربع وعشرون ساعة ، وفي أيام الأجازات والعطل الرسمية ، ومن أي مكان عبر شبكة الإنترنت.

– يساهم في تقليل كلفة التقاضي .

– يسمح للمحاكم للتفرغ لأداء وظيفتها الرئيسية وهي الفصل في الدعاوى بطريقة أكثر فاعلية

التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة .

---

١) راجع : محمد صابر أحمد عبد الحميد ، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٧ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : ألمانيا :

في ألمانيا تم استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تقديم الخدمات الالكترونية في كيفية اللجوء إلي الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وفي مجال العقارات في حالة بيعها إجباريا في المزاد العلني، وتسجيل الشركات وكافة الخدمات القانونية بدءا من المعلومات بشأن القوانين والتشريعات، ونماذج التسجيل علي البوابة الالكترونية لتقديم الخدمات القانونية، حيث بلغ عدد المترددين علي الموقع ٤.١ مليون شخص يومياً خاصة فيما يتعلق بالمعاملات مع مكتب الشهر والسجل التجاري ، ومنذ عام ٢٠٠٨ تم استخدام نظام الإيداع الالكتروني علي نطاق واسع في إيداع الصحف وتقديم المذكرات أمام المحاكم الفيدرالية، وفي بعض محاكم الولايات في الدعاوي المدنية .كما تم عمل بريد الكتروني إداري كنظام يطبق ويعمل به بين المحاكم والمتقاضين ويقدم الطلب الكترونيا من خلاله أي تم تطبيق التقاضي الكترونيا بصفة جزئية، وإن كان تداول الدعوي من قبل المحاكم الألمانية ومناقشة الخصوم مازال يتم وفق النظام التقليدي [١].

---

١) نقلاً عن : د/ سحر عبدا لستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، صـ ٥٥. ، وفي أستراليا السائد هو الجمع بين النظامين الالكتروني والتقليدي ، حيث أصبح النظام السائد في التقاضي يتم إلكترونيا في رفع الدعوي وإعلانها وتبادل المذكرات بين المتقاضين بجانب الطريق التقليدي وذلك وفق إرادة الخصوم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح النظام المتبع علي مستوي المحاكم الفيدرالية هو رفع الدعاوي وإيداعها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الصين :ـ

أنشأت الصين في مدينة زيبو في إقليم شاندونج محكمة إلكترونية يرتكز نظامها على برنامج حاسوبي متطور يقوم بحفظ التشريعات النافذة كافة بالإضافة إلى حفظ السوابق القضائية . وتبدأ الدعوى أمام المحكمة الالكترونية بإعداد كل من الدفاع والادعاء لمعطياتهما ومطالبهما على قرصين مدمجين (CD)، ويتم إدخال بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي للاحتكام للقاضي الإلكتروني. ويمكن لهذا القاضي الإلكتروني أن يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة أو المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة [1] .

ثالثاً : سنغافورة :

تأسست في سنغافورة عام ٢٠٠٠م أول محكمة الكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة والتعاملات الالكترونية على شبكة الانترنيت . حيث يقدم الطرفان عنوان بريدي وعنوان حقيقي في منزله أو شركته ، وذلك بالدخول إلى موقع المحكمة وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى واقتراح ما يراه من حل ، والتعرف على رقم قضيته إلكترونياً.

الكترونيا حيث بلغ عدد القضايا التي تم إيداعها الكترونيا ٢٧مليون قضية ، راجع : نفس المرجع السابق ، صـ٥٥ .

١) راجع : د.خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الالكتروني – الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، مرجع سابق ، صـ١٩١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد استلام المحكمة طلبه ترسل إلى الطرف الآخر (المدعى عليه) وتعلمه خلال ثلاثة أيام بالحقائق المقدمة ضده ، الذي يكون له الحق في قبول المثول أمام المحكمة ، أو القبول بمليء استمارة مماثلة لاستمارة المدعي. فإذا لم يرد خلال فترة معينة تلغى القضية كما يمكنه الرد بالدفاع عن نفسه في فترة من أسبوع إلى أربعة أسابيع .

وبعد استلام المحكمة الالكترونية لرسالة المدعي عليه بالقبول تختار المحكمة الجهة التي تقوم بالفصل في النزاع . وبعد إعلان الطرفين تبدأ عملية التقاضي وتتم كل الاتصالات عن طريق البريد الالكتروني والمحادثات الالكترونية . ولا يوجد ما يمنع من لقاء الخصمين أمام المحكمة الالكترونية وجها لوجه وتسليم وثائق إضافية وتضمن المحكمة الالكترونية للطرفين سرية المعلومات المقدمة له [١] .

رابعاً : البرازيل :

يعتمد نظام التقاضي الإلكتروني في البرازيل على استخدام برنامج حاسوبي يعتمد على الذكاء الاصطناعي يسمى بالقاضي الالكتروني ، صممه القاضي فالس فيوروزا عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية أسبيريتو سانتو ، كجزء من خطة يطلق عليها "العدالة على عجلات" ، هذا البرنامج يوجد على جهاز حاسوب محمول يحمله قاض متجول الهدف منه سرعة المساعدة في تقييم شهادات الشهود وتدقيق الأدلة بطريقة علمية في مكان وقوع الجريمة . ولكن

---

١) راجع : د. صفاء آوتاني ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مرجع سابق ، صـ١٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا البرنامج الحاسوبي لا يحل محل القضاة الحقيقيون وإنما يجعل أداءهم أكثر كفاءة .

وقد خضع هذا البرنامج قبل تسويقه لاختبار ثلاثة قضاة في الولاية الخامسة والخمسين ، ومن المؤمل أن يسهم هذا البرنامج في تسريع البت في الدعاوى المتراكمة في البرازيل وذلك بالحكم الفوري في الحالات غير المعقدة .

خامساً : تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في الدول العربية :

إذا نظرنا للدول العربية نجد أنها – باستثناء بعض دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية – مازالت في بدايات تطبيق نظام التقاضي الالكتروني ، و معظمها لم يحقق خطوات جادة في هذا المجال ، والسبب في ذلك يرجع إلى الخوف من عواقب هذه التقنيات الحديثة أو عدم قبول أعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات أو قلة الكفاءات التي يتوافر لديها الدراية الكافية ببرامج الحاسوب الآلي في الأجهزة القضائية لتلك الدول:

١ـ الإمارات العربية المتحدة :

تسعى دولة الإمارات في السنوات الأخيرة في نطاق تنفيذ الأهداف الكبرى لميثاق إصلاح منظومة الجهات العدلية إلى تحديث الإدارة القضائية لتحقيق الغايات الإستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي للمعاملات بالنظر إلى ما يقدمه استخدام التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال من قيمة مضافة لأداء مرفق القضاء سواءً في مجال الفعالية الشفافية أو تطوير جودة الخدمات المقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأطراف ، وتمثل المحكمة الرقمية إحدى استراتيجيات قطاع القضاء ضمن الإستراتيجية العامة ٢٠٢٠[١] .

وتسعى الحكومات المحلية في دولة الإمارات في ذات الاتجاه فالموقع الالكتروني لمحاكم دبي مثلاً يوفر العديد من الخدمات الالكترونية مثل القاضي الالكتروني والمحامي الإلكتروني والزواج الالكتروني والمكتبة الالكترونية وغيرها ، وتتيح خدمة القاضي الالكتروني للقاضي متابعة قضاياه وأحكامه في أي مكان وزمان [٢] .

ومسايرة للاتجاه الإجرائي الحديث في دولة الإمارات العربية نص القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ المعدل لقانون الإجراءات المدنية رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ في مادته الثانية والأربعون على أنه : ترفع الدعوي إلي المحكمة بناء علي طلب المدعي وذلك بإيداع صحيفة دعواه لدي مكتب إدارة الدعوي، أو بقيدها الكترونيا " كما أجاز أن يتم إعلان صحف الدعاوي أو الطعون الكترونياً[٣] .

---

١) راجع : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي ، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة الشارقة ، كلية القانون ، فرع خور فكان، صـ ١٤ .

٢) راجع : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، المرجع السابق ، نفس الموضع.

٣) راجع : د/ سيد أحمد محمود ، نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي ، بحث منشور مجلة الحقوق –جامعة عين شمس المعنون بـ مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، المنعقد في ديسمبر ، ٢٠١٧، صـ ٣١١ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنشأت النيابة العامة بإمارة دبي من خلال موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت النظام الالكتروني لشكاوي المتقاضين وإجراءات التقاضي . حيث يستطيع المستخدمون من خلاله الحصول على المعلومات المتوافرة باستمرار عن موقف الدعاوى المعروضة على المحاكم في دبي ، كما يستطيع المحامون والمواطنون تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة بالدعاوى . فيستطيع المحامي إرسال لوائح الدعوى مباشرة إلى القسم المسئول عن تسجيل الدعاوى ، كما يمكنه دفع الرسوم عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية . كما يستطيع الخصوم متابعة الدعاوى الخاصة بهم ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها دون الحاجة لمراجعة المحامين للحصول على معلومات منهم . كما يقدم هذا النظام خدمات قانونية أخرى متنوعة منها خدمة البحث عن التشريعات والأحكام والتي تعتبر مكتبة قانونية الكترونية قائمة بحد ذاتها فيستطيع المستخدم الحصول على القوانين والتشريعات النافذة في دبي وفي عموم الإمارات العربية المتحدة وكذلك أحكام محكمة الاستئناف والتمييز الإماراتية [١] .

وفي إمارة أبو ظبي قامت الحكومة بإنشاء جهاز قضائي متطور ومجهز بأحدث الوسائل الالكترونية ، وأتاحت للقضاة برامج قانونية متخصصة عديدة تشتمل على قواعد بيانات بالقوانين الاتحادية والمحلية الخاصة بالإمارة وفقاً لأحدث التعديلات ، واجتهادات المحاكم لمعاونة القضاة على فحص القضايا والفصل فيها بطريقة أكثر سهولة وجودة [٢] .

---

١) راجع : حازم محمد الشرعة ، مرجع سابق ، ص١٥٦ .

٢) راجع : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، مرجع سابق ، ص١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المملكة العربية السعودية :-

اتخذت المملكة العربية السعودية بعض الخطوات الجادة في سبيل تطبيق نظام التقاضي الالكتروني ، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداءً من التسجيل الإلكتروني للدعوى القضائية وإجراء الإعلان الالكتروني وانتهاءً بإصدار الحكم القضائي . حيث تقوم المحكمة باستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة لتسجيلها الكترونيا ثم تتابع سير إجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا وتنتهي بإصدار الحكم في آخر جلسة [١] .

أما في مجال القضاء الإداري فقد تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية ، منها (نافذة المعرفة) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على الأنظمة واللوائح والقرارات وغيرها مما يحتاج إليه القاضي والمحامي والخصوم للاستناد إليها في الدعاوى المنظورة أو الاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ المستقرة في قضاء الديوان .

---

١) راجع : نواف صالح الزهراني ، المحكمة الالكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات ، مقال قانوني منشور في جريدة الرياض على الموقع الالكتروني : www.alriyabn.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
مردود استخدام المحكمة الاليكترونية على تحقيق العدالة الإجرائية

يساهم تطبيق نظام المحكمة الالكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية بفاعلية دون أن يضطر المتقاضون إلى تحمل مشاق التوجه إلى مقار المحاكم والتنقل بين قاعاتها ودهاليزها ، فمن خلال الميزات التي يحققها العمل بهذا النظام ، تتحقق العدالة الناجزة في أسرع وقت وبجهد ونفقة أقل في ظل ما يشهده العالم المعاصر من ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات .

فنظام المحاكم الإلكترونية يحقق العديد من المزايا والفوائد ، أهمها تبسيط إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا، والحد من مظاهر الفساد في مرفق القضاء.

الفرع الأول
تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في الدعاوى

من أهم ميزات تطبيق نظام المحكمة الالكترونية تبسيط إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا، وهو ما يتضح من الآتي:

١ – في ظل العمل بنظام المحكمة الالكترونية لا حاجة إلى الانتقال إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى ، ولا حاجة للسفر من بلد إلى آخر لحضور جلسات المرافعة [١] ، حيث تتم كافة إجراءات الدعوى ، ابتداءً من تقديم وإعلان

---

١) أنظر : د.صفاء اوتاني ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مرجع سابق ، صـــ١٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحيفة الدعوى وحتى صدور حكم نهائي فيها ، باستخدام وسائط الكترونية ، جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية ، أو شبكة اتصال خارجي خاصة تقوم بعملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة ، كما يتم سماع الأقوال ، وتبادل المذكرات بينهم ، أو بين ممثليهم والاستماع لأقوال الشهود ، أو استجواب الخصوم بالطريق الالكتروني ، كما يستطيع المحامي الالكتروني أن يتواجد اليوم في جميع أنحاء العالم ويعطي استشاراته عبر شبكة الإنترنت [1]فأهم ما يميز النظام الإجرائي للمحكمة الإلكترونية هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم الكترونيا دون استخدام الأوراق وهو ما يتفق مع الغرض من إنشائها[2] ، وهذا ما تمتاز به التكنولوجيا الحديثة في من التطوير وتوفير سبل الراحة للبشرية ، ومن أبرز

---

١) أنظر : سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨،صـ٣٠.

٢) عرف قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ في مادته الأولى شبكة الاتصالات بأنها النظام أو النظم المتكاملة للاتصالات شامله ما يلزمها من البنية الأساسية كما عرفت الاتصالات بأنها أي وسيله أو استقبال الرموز أو الإشارات أو الرسائل أو الكتابات أو الصور أو الأصوات وذلك أيا كانت طبيعتها سواء كان الاتصال سلكياً أو لاسلكياً. وعرف الاتحاد الدولي الموصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٨١ الاتصالات بصورة عامة بشكل نقل أو بث أو التقاط العلامات والإشارات والكتابات والصور والأصوات أو التخابر بأي شكل من الإشكال سواء كان سلكياً أو لاسلكيا أو مرئيا أو بوساطة أي من الأنظمة المغناطيسية الكهربائية الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه التطورات التكنولوجية، ما يتعلق بعالم الاتصالات الحديثة، مما كان سبباً في اختصار الوقت والجهد للكافة دون قيود الزمان والمكان ، مما يساهم في تحقيق العدالة الإجرائية بين المتقاضين [١] .

وبذلك يتم تجاوز مشكلة البعد الجغرافي بين الدول والمدن وتكاليفها الباهظة [٢] ، وتلافي ما ينتج عن التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة من خلال في منظومة لإقرار العدالة . وهذا كله يؤدي إلى اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، و تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم [٣].

ومن منطلق مردود أثر تطبيق المحكمة الإلكترونية على المنظومة القضائية ، تم تنظيم مؤتمر دولي في فينا من قبل الرابطة الدولية للقانون الإجرائي عام ١٩٩٩ لدراسة أثر التكنولوجيا الحديثة والاتصالات على الإجراءات المدنية،

---

١) راجع : د/ سحر عبدا لستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، صـ٥٣ .

٢) أنظر : صفوان محمد شديفات، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٥، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص ٣٥٣.

٣) أنظر: محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، مرجع سابق ، صـ ١٣، ليلى عصماني ، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، صـ ٢١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تم التأكيد علي أن تكنولوجيا المعلومات لن تساعد فقط في تبسيط وتحسين الوضع القائم في النظام القضائي وإجراءاته ولكنها ستحدث تغييرا جذريا ينعكس أثره على مرفق القضاء ، ومن ثم تحقيق العدالة الإجرائية المنشودة [١].

٢- يغلق التقاضي عن بعد أبواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة ويقطع الطريق على أساليب المماطلة وافتعال الخصم الأعذار لكسب الوقت ، ويقلل تكدس الدعاوي القضائية ويحد من بطء التقاضي .

٣- نظام المحكمة الإلكترونية يجعل سجلات المحكمة والوثائق والمستندات أكثر أماناً ، لأن الوثائق والمستندات الالكترونية أكثر مصداقية من المستندات الورقية ، ويسهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير أو تغيير فيها بالإضافة إلى سهولة الإطلاع عليها والوصول إليها [٢] .

٤ - يساعد نظام المحكمة الالكترونية على التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم واستبداله بأرشفة الكترونية بسيطة باستخدام أقراص مدمجة

---

١) راجع : مشار إلى المؤتمر لدى د/ سحر عبدا لستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، صـ٥٣ .

٢) راجع : د. صفاء أوتاني ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مرجع سابق ، صـ١٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتسع للمعلومات جميعاً ولا تشغل إلا حيزاً مكانياً بسيطاً بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة وعمل نسخ احتياطية منه[١].

٥- تسمح آلية عمل المحكمة الإلكترونية بالتدوين الإلكتروني في تسجيل الدعاوى القضائية وتوثيق ادعاءات الخصوم ودفوعهم بعبارات الخصوم أنفسم دون أي تدخل من القاضي أو الكتبة في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو الحذف أو التعديل مما يكون له الأثر الفاعل في صحة تصور الدعوى القضائية والوصول إلى حكم سريع فيها[٢] .

٦- تطبيق نظام المحاكم الإلكترونية من شأنه توفير نفقات إنشاء المحاكم وتشغيلها ، والاستفادة من الاعتمادات المالية التي كانت تخصص لهذا الغرض في تدبير نفقات مرفق القضاء الأخرى على نحو يمكن من إعفاء المتقاضين من رسوم التقاضي .

٧- يحقق نظام المحكمة الإليكترونية حسن إدارة وقت القضاة وترشيد جهدهم ، ورفع كفاءتهم الإنتاجية . فهذا النظام يمكن القاضي من النظر في أضعاف عدد القضايا التي ينظرها في ظل المحاكم التقليدية ، إذ لا ضرورة

---

١) راجع : د. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، مرجع سابق، صـ٣٦

٢) راجع : محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، مرجع سابق ، صـ١٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحضور القاضي يومياً لمقر التقاضي، كما أنه بإمكانه النظر في القضية، ومناقشة الخصوم، من أي مكان في العالم[١] .

ففي ظل نظام المحكمة الالكترونية يتلقى القضاة الدعاوى التي توزع عليهم عبر البريد الإليكتروني ، وتمكنهم قاعدة المعلومات والبرامج الإليكترونية القانونية من الوصول إلى نصوص التشريعات المختلفة وفقاً لآخر التعديلات واجتهادات قضائية، كل ذلك يساهم في الاستغلال الأمثل لوقت وجهد القاضي ، وبالتالي تقليص الوقت المستغرق في إنجاز الدعاوى والفصل فيها.

كما أن من شأن تطبيق هذا النظام تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور لمقر التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى .

---

١) ولعل هذا من المميزات المهمة لهذا النوع من القضاء حيث تسهم إسهاما بالغ الأثر في تقليل التهرب من القضاء من قبل كثير من المؤهلين له، حيث إن من أكبر الأسباب الداعية لذلك هو بعد مكان التعيين، وصعوبة الانتقال، وتأخر النقل إلى المدينة المرغوبة تأخرا كبيرا، وفي هذا السياق، يمكن للوزارة وضع بعض الحوافز للقضاة التي تجعلهم ينجزون عددا أكبر من القضايا في هذا النوع من القضاء، كأن يُعفى من الحضور اليومي من يستطيع إنجاز عدد معين من القضايا إلكترونيا في الشهر الواحد، ونحو ذلك من الحوافز حسام محمد نبيل، المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يـضاف إلى مـا سـبق أنـه في ظـل نظـام المحكمـة الإليكترونيـة تكـاد تنعـدم التجاوزات التي تحصل عادة أثناء التقاضي، سواء أكانت تلك التجاوزات من الخصوم أو من القضاة أثناء إجراءات التقاضي .

يتضح مما سبق أن عـالم التكنولوجيـا يحقـق تطـوير الملكـة القانونيـة للقـاضي وينميهـا حتـى يكـون مواكبـاً للتطـورات العلميـة ومـا يتعلـق منهـا باسـتعمال المعلومات بالاسـتفادة مـن الـشبكة العنكبوتيـة[1] مـع تمكـين إطـلاع المتقاضـين ومحاموهـم عـلى موقـف الـدعاوى الخاصـة بهـم عـبر وسـائل الاتـصال الحديثة وشبكة الإنترنت وهم في بيوتهم أو في مكـاتبهم، وقيـام القـضاة بـالإطلاع عـلى ملف القضية من أي مكـان والنظـر في كافـة المستندات والـدفوع التـي قـدمت بالطريق الالكتروني ، والاستفادة من قاعـدة المعلومـات التـشريعية والقـضائية التـي تـشتمل عـلى نـصوص التـشريعات بـدرجاتها المختلفـة والأحكـام والاجتهادات القضائية يسهم بلا شك في تحقيـق العدالـة بـصورة أكثـر فاعليـة وفي أسرع وقت وبأقل كلفة .

---

١) راجع في هذا المعنى : د/ سحر عبدا لستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ، صـــ٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني
القضاء على مظاهر الفساد في مرفق القضاء

يؤدي تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية إلى القضاء على صور ومظاهر الفساد المختلفة في مرفق القضاء . فالملاحظ أن أغلب وسائل العمل في المحاكم لا زالت في معظمها بدائية تعتمد على التداول اليدوي لأوراق الدعاوى ، ولا زالت أوراق القضايا تحفظ في طرقات المحاكم بعد أن ضاقت بها المخازن ، مما يجعل أوراق الإعلانات عرضة للعبث والتلف والحريق .

وفي ظل نظام المحاكم التقليدية ، يعاني نظام التقاضي من تفشي الفساد بصوره ومظاهره المتنوعة ، خاصة لدى فئة المحضرين . فلايزال المحضرون يرتكبون يوميا حالات صارخة من الانحراف والفساد والتواطؤ مع الخصوم الإهمال ، ويرجع ذلك إلى عدم التدقيق في اختيار المحضرين ، وعدم إحكام الرقابة علي أعمال الجهاز الإداري للمحاكم من قبل إدارة التفتيش الإداري بوزارة العدل. علاوة علي ضعف الجزاءات التي توقع علي من يثبت تهاونه أو إخلاله بواجباته في أقلام المحضرين ، فأغلبها جزاءات غير رادعة لا تتناسب مع التمادي في الإخلال بواجباتهم الوظيفية ، ولا يتم إبعاد كل من تكرر مجازاته من المحضرين ، أو قامت دلائل قوية علي انحرافه إلي وظائف أخري بعيدة عن التعامل مع الجمهور .

أما عند تطبيق نظام المحاكم الاليكترونية فإن الصورة تتغير تماماً وتختفي كثير من مظاهر الفساد وصوره ، وهو ما يتضح من خلال الآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – في ظل العمل بنظام المحاكم الالكترونية في الدعائم الالكترونية تحل محل المستندات الورقية ، بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه . وتطبيق المعاملة الإجرائية الاليكترونية كبديل عن المعاملة التقليدية التي يضطر فيها المتقاضي إلى التعامل مع البشر ، يساهم في تحقيق المساواة بين المتقاضين وعدم التفرقة بين متقاض وآخر، كما يساهم في تجنب كافة صور المحاباة أو المجاملة . كما يؤدي إلى تقليص فرص مظاهر الفساد والوقاية من تبعاته .

٢ – يحقق نظام المحكمة الالكترونية التأمين ضد أخطار الإهمال الذي يؤدي إلى فقد وتلف المستندات الورقية . كما يقلل من تعرض أوراق الدعاوى والمستندات للضياع أو الفقد أو الحريق ، وبهذا يواكب مرفق القضائي تطورات عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، مما ينعكس على تحقيق العدالة الإجرائية [١] .

٣– يقضي نظام المحكمة الالكترونية على احتمالات التعطيل المتعمد للدعوى من جانب الموظفين بالتواطؤ مع الخصم .

٤ – يحد نظام المحكمة الالكترونية من فرص تلاعب الموظفين في مستندات الدعوى والإعلانات وتنفيذ الأحكام والتحكم في مواعيد نظر الدعوى وتحديد الدوائر التي تنظرها.

---

١) راجع : ناصر بن زيد بن ناصر بن داود ، حوسبة التقاضي – المحكمة الاليكترونية ، مقال على موقع الدراسات القضائية التخصصي ، على الرابط التالي: www.cojess.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- يحقق نظام المحكمة الإلكترونية الشفافية الكاملة ، إذ أن جميع المعلومات المتعلقة بالدعوى متاحة للمتقاضين ، وبإمكانهم الوصول إليها ، مما يساعد على تقليص فرص تلاعب المحامين وتواطؤهم مع الخصم والإهمال في تقديم المذكرات والمستندات.

٦- يوفر التقاضي عن بعد السرية التامة في تداول ملفات الدعوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى من إفشائها على العامة[١] .

٧- من خلال ما يحققه الاتصال الالكتروني بين المحكمة الالكترونية ونقابة المحامين يتسنى للمحكمة معرفة ما إذا كان المحامي مسجل بالنقابة من عدمه والدرجة التي عليها ، وما إذا كان لا يزال مقيداً أو ألغيت عضويته من النقابة أو تم إيقافها لارتكابه مخالفات ، ويساهم ذلك في تعزيز الثقة بين المتقاضي ومحاميه [٢] .

يتضح مما سبق أبعاد الدور الذي تقوم به المحكمة الالكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية ، وكفالة حقوق الدفاع للمتقاضين ، من خلال تبسيط إجراءات التقاضي والحرص على راحة المتقاضين ووكلائهم وتعزيز ثقة المواطنين في القضاء ، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية وحفظ وحماية الحقوق.

---

١) راجع : محمد عصام الترساوي ، مرجع سابق ، ص١٠٣ .

٢) راجع : حازم محمد الشرعة ، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، مرجع سابق ، ص٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من الميزات التي يحققها تطبيق فكرة المحكمة الإليكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية وتطوير مرفق القضاء ، إلا أن البعض يرى أنها خطوة محفوفة بالمخاطر [١] وتتضمن مساساً بمبادئ التقاضي وركائزه الأساسية .

١ – يؤدي تطبيق نظام المحاكم الإليكترونية إلى تقليص فرص المحامى في إبداء الدفوع القانونية الإجرائية ، وهو ما يمثل إخلالاً بمبدأ الدفاع وهو من أهم المبادئ الأساسية للتقاضي .

٢ – من شأن تطبيق المحكمة الاليكترونية المساس بمبدأ الحضورية ومبدأ المواجهة ، وكلاهما من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الإجرائية ، فحضور الخصم الجلسات يمكنه من الإطلاع على الأدلة التي يقدمها خصمه ومناقشتها ومجابهتها ، وتقديم الأدلة والدفوع .

٣– يتعارض تطبيق فكرة المحاكم الإليكترونية مع مبدأ تدوين محاضر الجلسات القضائية لمعرفة كل ما يدور فيها وتمكين محكمة الدرجة الثانية من رقابة مراعاة الإجراءات القانونية من ناحية المحكمة التي أصدرت الحكم في أول درجة .

٤ – تطبيق نظام المحكمة الاليكترونية يفتح المجال لانتشار ظاهرة التعدي المعلوماتى، التي قد تؤدى إلى تمكين بعض الخصوم من الحصول على الأدلة والتلاعب بها عبر اختراق الموقع الالكتروني ، وهو ما يشك تشكل خطراً على مرفق العدالة الإجرائية .

---

١) راجع : نهى الجلا ، المحكمة الاليكترونية ، مرجع سابق، صـ ٥٢ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ - تطبيق نظام المحكمة الاليكترونية وإتمام الإعلان بالطريق الإليكتروني يهدد قواعد الإعلان القضائي ويمثل خطراً عليها ، حيث أن جميع التشريعات الإجرائية تقرر وجوب إتمام الإعلان على يد موظف يسمى بالمحضر ، أو المعاون القضائي في بعض الأحيان .

على أن هذه المخاطر أو المخاوف لن يكون لها وجود ، إذا ما تم تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية على نحو يكفل العلانية من خلال عرض كل ما يدور في الجلسات من إجراءات على شاشات عرض داخل قاعة المحكمة ، واستخدام التقنيات الحديثة في الاتصال . فذات الإجراءات التي تطبق في المحاكم التقليدية يتم تطبيقها في المحاكم الالكترونية بالطريق الإلكتروني ، وكافة المبادئ والضمانات يمكن مراعاتها والالتزام بها بتقنيات الاتصال الحديثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
متطلبات تطبيق المحكمة الالكترونية

تمهيد وتقسيم :

إن تطبيق المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ، ونظم الاتصال الحديثة يستلزم توافر متطلبات أساسية سواء من حيث التشريعات أو من حيث الإمكانات البشرية والفنية لتمكين الأشخاص من القيام بكافة إجراءات التقاضي دون حاجة للانتقال إلى مقر المحكمة لرفع الدعوى وسداد رسومها وحضور جلساتها بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم وتقديم الطلبات بأنواعها المختلفة وإبداء أوجه دفاعهم ودفوعهم والترافع ، وتدوين كافة إجراءات الدعوى ، والطعن في الأحكام ، كل ذلك يتطلب إيجاد وسائل مختلفة تماماً عن الوسائل التقليدية ، تتميز بسرعة الإنجاز والدقة في المواعيد .

وبناءً على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول : **متطلبات تشريعية**

المطلب الثاني: **متطلبات بشرية وفنية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
متطلبات تشريعية

رغم أهمية الجوانب الفنية والتنظيمية لتقنية المحكمة الالكترونية ، إلا أن الجوانب التشريعية لا تقل أهمية في ذلك . فوجود تشريعات تقر وتنظم التقاضي بالطريق الالكتروني أمر هام و ضروري لصحة وسلامة الإجراءات . لذلك فقد قام كثير من الدول بالفعل بإجراء التعديلات اللازمة على التشريعات الإجرائية لتنظيم استخدام الوسائل الالكترونية في التقاضي ، ونعرض فيما يلي لجهود بعض الدول في توفير بنية تشريعية تنظم التقاضي الالكتروني سواء في المواد المدنية أو في المجال الجنائي. وسوف نوضح فيما يلي أهمية وجود إطار تشريعي ينظم التقاضي بالطريق الإلكتروني ، جهود تطوير التشريعات الإجرائية في كل من المواد المدنية والمواد الجنائية.

الفرع الأول
أهمية وجود إطار تشريعي ينظم التقاضي بالطريق الإلكتروني

لا يمكن تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية ، بدون وجود تشريعات تسمح بالتقاضي عن بعد وإتمام كافة إجراءات التقاضي بالطريق الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، فالقاضي لا يستطيع استخدام وسائط الاتصال الحديثة في عمله إلا إذا كان هناك تنظيم تشريعي يسمح له بذلك[1] .

---

١) سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي ، مرجع سابق ، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ أن استخدام التقنيات الحديثة لتسيير إجراءات الدعوى القضائية لن يحقق الغاية المرجوة منه ، في تسريع وتبسيط الفصل في المنازعات القضائية ، إلا بتعديل التشريعات ذات الصلة على نحو يسمح بقبول استبدال المستندات الإلكترونية بنظيرتها الورقية في العمل القضائي.

ولكي تكون إجراءات كل من قيد الدعوى ، وإجراءات الحضور، وإيداع المذكرات ، وإيداع الأحكام ، والطعن على الأحكام، وتنفيذها، التي تتم عبر الوسائط الالكترونية سليمة ومنتجة لآثارها القانونية ، لابد من إدخال التعديلات اللازمة على قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإجراءات الجنائية ، بحيث تنص على وجوب - أو جواز- قبول إتمام هذه الإجراءات بالشكل الإلكتروني ، كما يتعين أن تتضمن التعديلات التشريعية وضع تعاريف منضبطة للمصطلحات الجديدة ، مثل الوسائط الإلكترونية والمستند الالكتروني .

ومن ناحية أخرى ، فإن معلومات وبيانات المحكمة الإلكترونية قد تتعرض للاعتداء ، الذي قد يتخذ شكل التزوير المعلوماتي ؛ ويقصد به تغيير المحررات أو الوثائق الإلكترونية التابعة للمحكمة الإلكترونية ، وقد يتمثل في الدخول إلى النظام المعلوماتي للمحكمة من قبل الأشخاص غير المرخص لهم ، ومحاولة حصولهم على معلومات من هذا النظام ، كما قد يتخذ شكل تدمير المعلومات وإتلافها على نحو يعدم الاستفادة منها ، والتلاعب في بيانات شبكة المحكمة الإلكترونية . لذا يجب وضع تشريعات تقرر الحماية القانونية لبيانات ومعلومات المحاكم الإلكترونية فتجرم كافة صور وأشكال التعدي على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيانات المحكمة الإلكترونية ، أو أي فعل ينال من خصوصيات المتقاضين ، وتعاقب كل من ينشر أو يبث هذه البيانات والمعلومات عبر المواقع الإلكترونية [١] .

بيد أن الانتقال من نظام التقاضي التقليدي إلى نظام التقاضي الإلكتروني لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، وإنما لابد من مرحلة انتقالية يتم فيها الإعداد والتجهيز لتطبيق نظام المحاكم الإليكترونية بشكل كامل، لذلك ينبغي عند وضع الإطار التشريعي لنظام التقاضي الإلكتروني ، أن تكون التعديلات التشريعية تتم بطريقة متدرجة تواكب مراحل التحول إلى هذا النظام .

وفي هذا الصدد نأمل من المشرع المصري أن يتدخل بنصوص للتمهيد بإدخال هذه التقنية مرفق القضاء على غرار مع فعل المشرع الفرنسي في الزمن القريب بعد تجهيز المحكمة بالأدوات الفنية الآمنة اللازمة [٢] ، كما يمكن أن تتضمن التعديلات في البداية النص على إجازة – وليس وجوب – إتمام إجراءات التقاضي بالطريق الإليكتروني ، بحيث يستفيد المتقاضي مما يوفره الطريق الإليكتروني من فوائد لإتمام الإجراء ، إلى أن يتم استكمال كافة عناصر منظومة التقاضي عن بعد والمحاكم الإلكترونية ، فيتم حينئذ إجراء التعديلات اللازمة لجعل استخدام الطريق الإلكتروني وجوبياً .

---

١) راجع : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي ، مرجع سابق ، صـــ ٢٥ .

٢) راجع : د/ الأنصاري حسن النيدانى ، القاضي والوسائل الإلكترونية الحديثة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٩ ، صـــ٢١٣وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني
جهود تطوير التشريعات الإجرائية
في المواد المدنية والجنائية

نظراً للأهمية البالغة لإيجاد إطار تشريعي ينظم التقاضي عن بعد ، ويجسد فكرة المحكمة الإلكترونية ، فقد قام العديد من دول العالم باتخاذ خطوات جادة نحو إيجاد منظومة تشريعية متكاملة تقر استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في التقاضي وتنظم هذا الاستخدام .

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي اتجاه بعض الدول العربية إلى إجراء التعديلات اللازمة للتشريعات الإجرائية وغيرها من التشريعات ذات الصلة بعملية التقاضي لتسمح باستخدام التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال في إجراءات التقاضي ، وقد تسارعت وتيرة هذا التوجه في السنوات الأخيرة بعد أن أدرك العالم كله أن التحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني قد أصبح ضرورة في ظل التداعيات الكارثية لانتشار وباء كورونا ، حيث أدخلت التعديلات التشريعية اللازمة على التشريعات الإجرائية في المواد المدنية وفي المواد الجنائية.

وفيما يلي بعض الأمثلة للجهود التي قامت بها بعض الدول باتجاه إيجاد إطار تشريعي يقر وينظم استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في التقاضي في كل من المواد المدنية والمواد الجنائية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : جهود بعض الدول في تطوير التشريعات الإجرائية في المواد المدنية :-

١- في دولة الإمارات العربية المتحدة :

تم بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢، بإضافة باب سادس جديد بعنوان " استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية " ، يتضمن المواد من (٣٣٢) إلى (٣٤٣) إلى الكتاب الثالث من هذا القانون[1] .

---

١) وقد نصت المادة الثانية المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ تم تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ من على إضافة باب سادس جديد بعنوان (استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية) ، يتضمن المواد من (٣٣٢) إلى (٣٤٣) إلى الكتاب الثالث من قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته .

وقد حددت المادة (٣٣٢) المقصود باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية بأنه " استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين أو أكثر لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والتي تشمل قيد الدعوى وإجراءات الإعلان والمحاكمة والتنفيذ التي تتم عبر استخدام تلك التقنية " .

ونصت المادة (٣٣٤) على أن : " تتحقق أحكام استيفاء الرسوم والقيد والإعلان وتقديم المستندات والحضور والعلانية والمرافعة واستماع الشهود والاستجواب والمداولة وإصدار الأحكام وتقديم الطعون والتنفيذ بكافة إجراءاته المنصوص عليها في هذا القانون وتعديلاته ، إذا تمت كليا أو جزئيا من خلال تقنية الاتصال عن بعد ."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأجاز المشرع في المادة (٣٣٥) لرئيس المحكمة أو رئيس الدائرة أو القاضي المختص أو من يتم تفويضه من أي منهم ، اتخاذ الإجراءات عن بعد متى ارتأى القيام بذلك في كل مرحلة من مراحل الدعوى المدنية ، بما يحقق سهولة إجراءات التقاضي .

وبموجب نص المادة (٣٣٧) من القانون في المحاكمات التي تجرى عن بعد يجوز لأي من أطراف الدعوى ، في كل دور من أدوار المحاكمة ، أن يطلب من المحكمة إجراء المحاكمة بالحضور الشخصي ، وعلى المحكمة بعد إعلان باقي الأطراف البت في هذا الطلب .

كما أجاز المشرع في المادة (٣٤٠) للجهة المختصة تفريغ إجراءات التقاضي عن بعد في محاضر أو مستندات ورقية أو إلكترونية تعتمدها ، دون الحاجة للتوقيع من أصحاب العلاقة .

وفي المادة (٣٤٢) أقر المشرع بحجية التوقيع والمستندات الالكترونية ، إذ نصت على أن : " يكون للتوقيع الإلكتروني وللمستندات الإلكترونية ذات الحجية المقررة للتوقيع أو للمحررات الورقية الرسمية والعرفية المنصوص عليها في القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه ، متى استوفت الشروط والأحكام المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ."

ونظمت المادة (٣٤٣) إجراءات وضوابط جحد المستندات أو التوقيع الالكتروني ونصت في الفقرة الرابعة منها على أن : " إذا ثبت صحة المستندات التي تم جحدها أو صحة صدورها عمن نسبت له ، وكان إنكار أو ادعاء عدم صحة تلك المستندات غير مبرر ، وترتب عليه تأخير البت بالدعوى المعروضة أو تكبد الخصم الذي قدم المستندات مصاريف إضافية دون مبرر ، جاز للمحكمة أن تحكم على من جحد تلك المستندات أو ادعى عدم صحتها ، بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) ألف درهم ولا تزيد على (١٠.٠٠٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم تعديل اللائحة التنظيمية لهذا القانون ، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ ، ثم تم تعديلها مرة أخرى بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٠ .

كما أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الاتحادي القرار رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضوابط استمرارية عمل المحاكم والخدمات القضائية باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد، والذي نص على أن يتم قيد كافة الدعاوى وتقديم الطلبات والتسويات الودية بمختلف أنواعها، باستخدام نظام العدالة الذكي والأنظمة الإلكترونية المعتمدة في وزارة العدل والنيابة العامة الاتحادية، وفقاً للضوابط والشروط والإجراءات المنظمة لها، كما نص على أن يباشر مكتب إدارة الدعوى مهامه واختصاصاته المقررة قانوناً باستخدام نظام العدالة الذكي، ووسائل الاتصال عن بعد، بشأن القيد وتحضير الدعوى وإدارتها.

وكان قد صدر قبل ذلك القرار وزاري رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية ، والذي وضع مصطلحات منضبطة لكل العناصر المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني، وأوضح كيفية سير مراحل الدعوى

عشرة آلاف درهم ، ولا يحول ذلك دون مخاطبة الجهة المكلفة بتنظيم مزاولة مهنة المحاماة بهذا الخصوص ، إذا وجدت المحكمة مبرراً لذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية من قيدها وإعلانها وحضور الخصوم وتبادل المذكرات حتى المداولة وصدور حكم فيها وتذييله بالصيغة التنفيذية [١] .

---

١) وحتى وقت كتابة هذا البحث تواصل المحاكم الاتحادية على اختلاف درجاتها الابتدائية، والاستئنافية، والشرعية، ومراكز التوفيق والمصالحة، ولجان التوجيه الأسري، ومكاتب إدارة الدعاوى، أعمالها باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد.

وقد جاءت نسب الإنجاز خلال الأشهر الأربعة من شهر مايو حتى شهر أغسطس سنة ٢٠٢٠م وفقاً لما أعلنه السيد / على النحو التالي :

تم قيد ٤٦١٤ دعوى مدنية وشرعية إلكترونياً في المحاكم الاتحادية الابتدائية، وبلغت نسبة الإنجاز من الدعاوى المعروضة ٩٣٪ خلال ٣٧٩٧ جلسة عن بعد بالوسائل الإلكترونية المرئية.

- في الدعاوى المدنية والتجارية تم قيد (١٧١٥) دعوى، وبلغت نسبة الإنجاز من الدعاوى المعروضة عن بعد ٩٣٪ وفي الدعاوى العمالية تم قيد ١٤٠٥ دعوى، وبلغت نسبة الإنجاز فيها ٩٤ ٪، أما في الدعاوى الشرعية فبلغ عدد الدعاوى المقيدة ١٤٩٤ دعوى، وبلغت نسبة الإنجاز من الدعاوى المعروضة ٩٣٪.

- كما بلغت نسبة التصرف بالمنازعات أمام الأنظمة البديلة للتقاضي ٩٥٪ خلال ٣٨٨١ جلسة تمت عن بعد، وتم إنجاز ٥٢٪ صلحاً من المنازعات المنظورة، وبلغت نسبة الأحكام المنفذة خلال الأشهر الأربعة المذكورة ٨٠٪.

أما نسبة إنجاز الطلبات القضائية المقدمة أمام المحاكم الابتدائية فقد بلغت ٩٠٪ من خلال الوسائل الإلكترونية المرئية، ونسبة إنجاز الإشهادات والتوثيقات المسجلة عن طريق نظام التوثيقات والإشهادات الإلكترونية بلغت ٩٦٪ من إجمالي الإشهادات والتوثيقات المسجلة أمام المحاكم الابتدائية. وزارة العدل: المحاكم الاتحادية تباشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- في المملكة الأردنية :

في إطار جهود المملكة الأردنية لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، أصدر المشرع الأردني نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية رقم (٩٥) لسنة (٢٠١٨) ، والذي أتاح استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراءات تسجيل الدعاوى والطلبات وسائر الأوراق القضائية أمام المحاكم ودوائر التنفيذ ودفع الرسوم وتبليغ الأطراف وسماع الشهود وإجراء المخاطبات، تبسيطاً لإجراءات التقاضي وسرعة الفصل في الدعاوى المدنية .

وقد اهتم النظام بتحديد الوسائل الإلكترونية المستخدمة في تسجيل الدعاوى القضائية والتنفيذية والطلبات وإيداع المذكرات وقائمة البيانات وسائر المخاطبات والأوراق القضائية والتنفيذية، ووسائل التحقق من صحة عناوين أطراف الدعاوى والطلبات وعناوين الشهود ومن صحة إجراء التبليغات القضائية [١] .

٣- في المملكة العربية السعودية :-

وفي إطار جهود المملكة لاستكمال منظومة التحول الرقمي وتفعيل مسار التقاضي الإلكتروني أصدرت وزارة العدل بالمملكة في يونيو ٢٠٢٠

أعمالها بالوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد ، تحقيق صحفي بجريدة الوطن ، ١٨ مايو ٢٠٢٠، على الموقع الالكتروني :

https://alwatan.ae/?p=٦٢٨٨٩٣

١ راجع نظام استعمال الوسائل الالكترونية في الإجراءات القضائية المدنية رقم (٩٥) لسنة (٢٠١٨) المنشور الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٥٥٢٩ بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠١٨ ، صـــ ٥٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدليل الاسترشادي لخدمة التقاضي الإلكتروني، والذي تضمن شرحاً مفصلاً لخطوات الاستفادة من هذه الخدمة عبر بوابة إنجاز الإلكترونية najiz.sa. كما تناول الدليل بالشرح المفصل خطوات تبادل المذكرات والرد على أسئلة وطلبات الدائرة القضائية وطريقة رفع المرفقات المطلوبة وطريقة طلب تمديد مدة الترافع، وطريقة الترافع عبر الاتصال المرئي، ونماذج للرسائل النصية للخدمة .

وتتضمن الخدمة إمكانية إتمام جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً، كتبادل المذكرات وتقديم المستندات والمحررات وعقد جلسة الترافع الإلكتروني والمرافعة عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة، وذلك عبر منصة "التقاضي الإلكتروني" الخاصة بالوزارة[1] .

وفي أغسطس ٢٠٢٠ م تم إقرار الإصدار الثاني من الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، ووفقاً لهذا الدليل فإن الجلسات التي تعقد عن طريق خدمة التقاضي الإلكتروني نوعان : أولهما الجلسة الكتابية، ويقصد بها تمكين أطراف الدعوى من الترافع الكتابي وتبادل المذكرات وإيداعها، إضافة إلى توجيه الطلبات والأسئلة من الدائرة والإجابة عليها كتابياً من قبل الأطراف وإرفاق مستنداتهم. وثانيهما الجلسة المرئية، ويقصد بها عقد الدائرة لجلسة

---

١) للمزيد من التفاصيل حول الدليل الاسترشادي لخدمة التقاضي الإلكتروني يمكن تصفح الدليل على الرابط :

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigation.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرئية بالصوت والصورة في قاعات إلكترونية، يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، وتتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالحكم .

وأوضح الدليل أنه في حال تعذر نظر القضية عبر التقاضي الإلكتروني، فيجوز للدائرة عقدها حضوريًا، موضحة أن موعد الجلسة المرئية يكون خلال ساعات العمل، وللدائرة عقدها خارج وقت الدوام خلال أيام العمل الرسمية بما لا يتجاوز الساعة الخامسة مساء، بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء. كما بين الدليل أن عقد جلسة المداولة يكون بين أعضاء الدائرة إلكترونيًا في خدمة التقاضي الإلكتروني مع المحافظة على سريتها، وعدم دخول أو مشاركة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة، وينطق بالحكم من خلال الجلسات عن بعد عبر الاتصال المرئي وتسلم الأحكام للأطراف إلكترونيًا [١] .

٤- **في مصر**، أجرى المشرع تعديلات على قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ ، حيث أتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية الكترونياً[٢] .

---

١) للمزيد من التفاصيل حول الإصدار الثاني من الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني يمكن تصفح الدليل على الرابط :

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV٢.pdf.

٢) موقع محكمة النقض المصرية :

https://www.cc.gov.eg/?p=٢٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم الأحكام التي جاء بها القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل لقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ما يلي :

أ- تقضي الفقرة الأولي من المادة (الخامسة) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بعد تعديلها بأن يصدر وزير العدل، بالتنسيق مع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القرارات المنظمة للقيد في السجل المشار إليه في المادة (١٧) من القانون المرافق وتنظيم إقامة وسير الدعوى إلكترونيًا وإعلانها وطرق حمايتها وربط المحاكم الاقتصادية إلكترونيًا، وتلتزم الجهات ذات الصلة بتنفيذها .

ب- حددت المادة (١٣) المضافة بالقانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المقصود ببعض الكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون على النحو التالي :

السجل الإلكتروني: السجل المعد إلكترونيًا بالمحاكم الاقتصادية لقيد بيانات الأشخاص والجهات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون، ووسيلة التواصل معهم التي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوى أو بالطلبات العارضة أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها.

العنوان الإلكتروني المختار: الموطن الذي يحدده الأشخاص والجهات المبينة بهذا القانون لإعلانهم بجميع إجراءات الدعاوى المقامة إلكترونيًا، سواء تمثل في بريد إلكتروني خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل التكنولوجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيداع الإلكتروني: وسيلة إقامة صحيفة الدعوى وقيدها، وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل، والتوقيع على صحفيها توقيعا إلكترونيًا معتمدًا وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة الاقتصادية المختصة .

الموقع الإلكتروني: موقع خاص بالمحكمة الاقتصادية المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوى إلكترونيًا.

رفع المستندات إلكترونيًا: تحميل المستندات والمذكرات المقدمة من أطراف الدعوى على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية المختصة مع إمكانية حفظها واسترجاعها والاطلاع عليها ونسخها تمهيدًا لإرفاقها بملف الدعوى.

المستند أو المحرر الإلكتروني: رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل، كليًا أو جزئيًا، بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بغيرها من الوسائل المشابهة.

السداد الإلكتروني: الوسيلة التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لسداد جميع رسوم استخدام خدمة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم الاقتصادية والرسوم القضائية والدمغات المقررة لإقامة الدعاوى، ومنها البطاقات المدفوعة مسبقًا (بطاقات السحب والائتمان)، والحوالات المصرفية.

الصورة المنسوخة: الصورة المطبوعة من المحرر الإلكترونية التي تودع بملف الدعوى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سير الدعوى إلكترونيًا: مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونًا عبر الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

الإعلان الإلكتروني: إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانوني يُتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو بالعنوان الإلكتروني المختار.

طرق حماية إقامة وسير الدعوى إلكترونيًا: إجراءات حماية مستندات الدعوى المقامة إلكترونيًا والتي تهدف إلى تفادى تعديل أو تغيير أو تدبير ملفاتها، سواء تم ذلك عمدًا أو بغير عمد .

جـ - نظمت المواد (من ١٤ إلى ٢٢) كيفية إقامة الدعاوى وسداد الرسوم والإعلان وإيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني وإعلان الخصوم بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة بالطريق الإلكتروني .

ومن الجدير بالذكر أن ما سبق يعد أفكاراً جديدة ومستحدثة ، ومن ثم التعامل معها في المحاكم لا شك سيخلق معها نوعاً من التيسير على المتقاضين والقضاة وجميع أفراد العملية القضائية ، علاوة على ذلك وتماشياً مع الاتجاه الإجرائي الحديث ، فإن محكمتي النقض ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، يتيح نظام التقاضي بها تمكين الخصوم من اطلاع الخصوم على بيانات الدعوى وما تم فيها من خلال رقم كودي يصرف لكل من المدعى والمدعى عليه مقابل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبلغ زهيد يمكنهم من الدخول على الموقع الخاص بالمحكمة ، ومن خلال الرقم السري الممنوح له يمكنه الاطلاع على ما تم في الدعوى منه أو عليه [١] .

ثانياً : الجهود التشريعية المصرية في البدء بنظام المحاكم الاليكترونية :

يعتبر نظام التقاضي الالكتروني في مصر لازال في طوره الأول ، بل هناك العديد من المحاكم والكثير من القضاة يعملون بشكل تقليدي في كل مراحل الدعوى.والبعض الآخر يعمل الكترونيا على تلقي الدعوى وتسجيلها وإعلانها ، ويؤدي خدمة الاستعلام عن ذلك .

وهكذا يمكننا القول إجرائياً أن العمل في الفترة الحالية يجرى على تنفيذ منظومة «التقاضي الالكتروني» وتم البدء بالمحاكم الاقتصادية حيث تجري تجارب على ثلاث مراحل وهي: مرحلة التسجيل وتم الانتهاء منها بالكامل ومرحلة قيد الدعوى إلكترونيا وتم الانتهاء منها أيضا وجار عمل التجارب على مستوى محكمة الإسماعيلية فقط ، ومرحلة التحضير والتقاضي الإلكتروني وجار تجهيزها والبدء فيها فور الانتهاء بنجاح من مرحلة التحضير.وأوضح أنه بالنسبة للمحاكم المدنية فجار إعداد نظام «التقاضي عن بعد» وسيتم تجربتها في خلال شهور قليلة وتمت أيضا تجربة في محكمة شمال القاهرة على انعقاد الجلسة بنظام الاجتماع المرئي «فيديو كونفرانس» وتجربة أخرى على تجديد الحبس للمتهمين عن بعد بذات النظام ، وسيتم نشر هذه التطبيقات

---

١) راجع : لوجستيات القضاء ، د/ جابر فهمي عمران ، صـــ١٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأنها الجهة الفنية في هذا الأمر [١] .

ثالثاً : جهود بعض الدول في تطوير التشريعات الإجرائية في المواد الجنائية :ـ

يثير تطبيق التقاضي الإلكتروني واستخدام تقنيات الاتصال عن بعد في المواد الجنائية العديد من الإشكاليات القانونية ، مثل مشروعية إجراء المحاكمة المرئية دون حضور المتهم بشخصه ، والضمانات القانونية والإجرائية لتطبيقها في مراحل الدعوى الجزائية المختلفة ، مرحلة إجراءات الاستدلال ، ومرحلة التحقيق الابتدائي ، ومرحلة التحقيق النهائي أو المحاكمة ، وكفالة حقوق الدفاع عند استخدام هذه التقنيات ، لذلك فإن التنظيم تشريعي لاستخدام وسائل الاتصال عن بعد في القيام بإجراءات الدعوى الجنائية المختلفة يحتل أهمية بالغة .

وقد اتجه كثير من الدول إلى وضع تشريعات تنص على جواز استخدام وسائل الاتصال عن بعد في القيام بإجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة في المواد الجنائية ، وتبين الضوابط والشروط الواجب مراعاتها عند استخدام هذه الوسائل على النحو الذي يؤدي إلى الوصول إلى الحقيقة وتطبيق مبدأ سيادة القانون دون المساس بحقوق الدفاع .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أقرت أغلب الولايات تشريعات تنظم استخدام تقنية الاتصال عن بعد ، حيث أجازت استخدام هذه التقنية بين

---

١) وزير العدل عمر مروان في تصريح لليوم السابع
https://www.youm٧.com/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاعة المحكمة وأماكن أخرى لسماع شهادات أو أقوال الشهود أو المجني عليهم شفهياً عبر استخدام تقنية الاتصال المرئي المسموع [١] .

وفي إيطاليا صدر القانون رقم ٣٠٦ لسنة١٩٩٢م ، والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٩٢ ، حيث أجاز المشرع بموجبه سماع إفادات الشهود والمتعاونين مع العدالة شفهياً ضد عصابات المافيا من الأماكن السرية التي يتواجدون فيها وقد تم التوسع في تطبيق هذه التقنية ، بمقتضى القانون رقم ١١لسنة١٩٩٨ بشأن قواعد المشاركة في الدعوى العامة عن بعد في الإجراءات الجزائية والذي أجاز استخدام هذه التقنية في سماع أقوال المتهمين أيضا أثناء التحقيق معهم [٢] .

---

١) راجع : عبدالرحمن خلف وآخرون ، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة ، دراسة مركز بحوث الشرطة ، القاهرة ،٢٤١ صـ . ويلاحظ أن تشريعات الولايات قد تباينت فيما يتعلق بتحديد سن الشاهد والصلاحيات التي تخول المحكمة السماح للأطفال بالإدلاء بشهاداتهم عن طريق دائرة تلفزيونية ، بعد استجوابهم من قبل القاضي وهيئة المحلفين للتحقق من عدم قدرة الأطفال الشهود على مواجهة المتهم وجها لوجه أثناء جلسة المحاكمة . فقد أجاز قانون ولاية واشنطن في القانون الفرعي رقم ٢٨٠٩/ج قبول شهادة الطفل تحت سن العاشرة عن طريق دوائر تلفزيونية مغلقة ، أما قانون ولاية ألاسكا وكذلك قانون ولاية تكساس فقد حدد في المادة (٢- أ/ ٢٠٤/ ٤٦) هذه السن بأقل من ١٣سنة . محمد عصام الترساوي ، مرجع سابق ، ص ٦٩

٢) راجع : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي ، مرجع سابق ، صـ ١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة ، أصـدر المـشرع الإمـاراتي القـانون الاتحادي الإماراتي رقم ٥ لـسنة ٢٠١٧ في شـأن اسـتخدام تقنيـة الاتـصال عـن بعد في الإجراءات الجزائية ، والذي ينص في المادة (٢) منه على أن : على الجهة المختصة استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائيـة مـع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المترجم أو المدعي بـالحق المدني أو المسئول عن الحق المدني [١] .

وفي المملكة الأردنية ، تم إصـدار نظـام اسـتخدام وسـائل التقنيـة الحديثـة في الإجـراءات الجزائيـة رقـم (٩٦) لـسنة (٢٠١٨) لتمكـين المحكمـة والمـدعي العام من استخدام وسائل التقنية الحديثة في إجراءات التحقيـق والمحاكمـة بـما في ذلك محاكمـة الـسجناء عـن بعـد مـن مركـز الإصـلاح والتأهيـل المـودع بـه، ويتيـح النظـام المجـال للمحكمـة والمـدعي العـام للاسـتماع لـشهادات الـشهود المقيمين في مناطق بعيدة تخرج عن اختصاص المحكمة المعنية مـا يجنبهم مـشقة الانتقال .

ووضع النظام الضوابط الخاصة بتحديد الأماكن التي يجـوز فيهـا اسـتخدام وسـائل التقنيـة الحديثـة، والحـالات التـي يجـوز فيهـا اسـتخدام هـذه الوسـائل خاصة مع الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة .

واهتم النظام بضرورة كفالة ضمانات المحاكمة العادلة وحماية حقوق الدفاع والعلانيـة والحـضور لمـن يحـاكم باسـتخدام وسـائل التقنيـة الحديثـة ، كـما قـرر

---

١) المادة رقم (٢) من القانون الاتحادي الإماراتي رقـم ٥ لـسنة ٢٠١٧ في شـأن اسـتخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام وجوب اعتماد وزارة العدل هذه الوسائل في إجراءات التحقيق والمحاكمة وإخضاع الأدوات والأجهزة المستخدمة في هذه الوسائل للحماية، حفاظا على سريتها.

وقد تم بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠١٩ عقد أولى جلسات محاكمة النزلاء عن بعد باستخدام الوسائل التقنية الحديثة في قاعة محكمة جنايات عمان من خلال ربط تلفزيوني بين محكمة بداية عمان ومركز إصلاح وتأهيل الجودة .

وفي المملكة ، أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء قراراً باعتماد خدمة التقاضي المرئي عن بعد ، وفي يونيو ٢٠١٤ تم ربط جميع المحاكم مع إدارات السجون في جميع المناطق، عبر اتصال حي، صوتاً وصورة بواسطة أجهزة تواصل حديثة تجعل التواصل مباشراً بين أطراف الدعوى، ولا يقتصر مشروع تقنية الاتصال عن بُعد فقط على قضايا السجناء، بل يشمل التزكيات والترجمات والشهادات والإنابة القضائية المعروفة بالاستخلاف .

وتم إضافة نصوص تجرم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية وأموالها ، متى كان هذا التعدي يشكل جريمة في ذاته ، كذلك يتعين إجراء التعديلات التشريعية على القوانين الجزائية لتكفل حماية المستندات والبيانات الإلكترونية من عبث الغير، حفاظاً على أسرار الخصوم التي قد تحويها ملفات القضايا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
متطلبات بشرية وفنية

إلى جانب ضرورة وجود تشريعات تقر وتنظم التقاضي بالطريق الإلكتروني ، يتطلب تطبيق نظام المحكمة الإليكترونية وجود عنصر بشري قادر على التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة في وسائل الاتصال ، وتجهيز تقني يمكن من إتمام كافة إجراءات التقاضي عبر الوسائل الإليكترونية [١].

ونتناول تلك المتطلبات إلى فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول
المتطلبات البشرية

يتطلب تطبيق المحكمة الالكترونية ، وجود عناصر بشرية من قضاة وكتبة ومحضرين تتميز بالإعداد الجيد للتعامل مع الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الالكترونية الحديثة ، وشبكة الإنترنت.

أولاً : قضاة مؤهلون للتعامل بالوسائط الإلكترونية :

إن دخول التكنولوجيا عالم القضاء يستلزم قضاه واعين بعلوم العصر وأدواته ، فالقاضي التقليدي لن يتمكن من الإلمام بمستجدات العصر وآلياته المتعددة ، فالقضاء الإليكتروني يظهر فيه الترابط الوثيق بين العلم القانوني

---

١) حيث تعد تنمية الوعي الإلكتروني لدي القائمين على إدارة مرفق القضاء من قضاة ومعاونيهم ، ولدي المحامين ، يعد متطلباً أساسياً لنجاح الاستعانة بأجهزة الحاسوب في تطوير مرفق القضاء. أنظر : سيد أحمد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعلم التكنولوجي[١] لذا ينبغي على القاضي مسايرة معطيات العصر التكنولوجي للاستفادة منها في فهم الوقائع واستجلاء وجه الحق فيها[٢] .

فتطبيق تقنية المحكمة الإلكترونية يتطلب وجود قضاة تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الإليكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بعد ، والقدرة على إجراء المحاكمات من خلال حساب لكل منهم لدى المحكمة الإلكترونية ، والتي لها موقع إلكتروني على شبكة النت ضمن نظام قضائي معلوماتي .

ويقوم القضاة المعلوماتيون بمباشرة الإجراءات القضائية وتدوينها ضمن ملف الدعوى الإلكترونية ، فيقوم القاضي في البداية بواسطة موظفين متخصصين حاسوبياً بتحضير المتداعين أو وكلاؤهم ومباشرة المحاكمة التي تدون بموجب برنامج حاسوبي بالصوت والصورة ، ويقوم القاضي بالاستماع لأقوالهم ومرافعاتهم ودفاعهم ، وهذه العملية يتم تصويرها لتحقيق مبدأ علانية المحاكمة الإلكترونية ، كما يتم تدوينها إليكترونياً.

كذلك يقوم القاضي بإدارة الجلسات وإصدار القرارات وتوضيح مضمون هذه القرارات للخصوم ضمن هذا النظام باستخدام الوسائط الإليكترونية ،

---

١) راجع : د. سحر عبدالستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ٢٠١٨ ، صـ ٥٩ .

٢) راجع : د. نبيل عمر ، امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٨٩، صـ ٥٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يقوم بالاتصال بالموظفين والاستعلام والاستفسار حول الأمور الإدارية والإجرائية المتعلقة بالدعاوى، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني ، وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية[١] .

والوصول إلى قضاة متخصصون مؤهلون للتعامل بالوسائط الإلكترونية يتأتي من خلال إلحاق القضاة ببرامج تدريبية في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع الالكترونية [٢] وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي تمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً ومتابعة سيرها والنظر فيها[٣] .

ثانياً : كتبة المواقع الالكترونية :

وهم مجموعة من الموظفين يحملون إجازة في الحقوق و تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسوب والبرمجيات، وتصميم وإدارة المواقع الإلكترونية، والتعامل مع شبكة الإنترنت ومؤهلين للعمل في هذا المجال[٤] ،

---

١) راجع : حازم محمد الشرعة، مرجع سابق، صـ٦٢.

٢) راجع : عبد العزيز بن سعد ، المحكمة الالكترونية ، دار جامعة نايف ، الرياض ، ٢٠١٧، ص ٥٧ الى ٥٠

٣) راجع : هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، مرجع سابق، صـــ ٢٩٦.

٤) الشبكة العالمية للانترنت هي مختصر لكلمتي International Network، وهي وسيلة اتصال مفتوحة مهيأة لنقل جميع أنواع التراسل بالنصوص والصور والرسوم والصوت، وقد جعلت الشبكة العالمية من أجهزتها وبرامجها وبياناتها ومستخدميها مجتمعاً افتراضياً يعلو أقاليم الدول كلها، وقد قبلت المحكمة العليا في الولايات المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية بهذا المجاز القانوني بأن الفضاء الافتراضي هو مكان خارج الحدود الوطنية ولا يتركز في موقع جغرافي محدد، وقد ولدت شبكة الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤ من جذور عسكرية و جامعية من خلال شبكتي اتصالات أمريكيتين مستقلتين، الأولى تعود إلى وزارة الدفاع الأمريكية والثانية إلى الجامعات الأمريكية، وكان الهدف تأمين شبكة اتصال لا يمكن قطعها نتيجة وقوع عمليات تخريب أو نشوب حرب مفاجئة ، وقد عهدت وزارة الدفاع الأمريكية في عام ١٩٦٤ إلى وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة **ARPA** مهمة بناء شبكة من الحاسبات الآلية قادرة على مقاومة الكوارث، وعلى الاستمرار في العمل في حال حصول هجوم نووي. وتضمنت المهمة أيضاً إيجاد وسيلة تضمن إرسال التعليمات حول الرمايات بين مراكز المراقبة وبين قواعد إطلاق الصواريخ في حالة وقوع هجوم عسكري يدمر جزءاً من شبكات الاتصالات التقليدية فكان أن أنشئت في العام ١٩٦٩ شبكة مخصصة لهذا الغرض سميت على اسم (وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة):(أربانت**ARPANET**). وكانت هذه الشبكة التجريبية في البداية تربط أربع حاسبات آلية ضخمة فيما بينها، وتعتبر بمثابة الجد الأول لشبكة الانترنت ، وفي عام ١٩٨٤ ولدت شبكة الانترنت رسمياً بفعل اجتماع اربع شبكات اتصال هي **ARPANET** و**Usenet** و**Bitnet** و**CSN**. ثم انضمت إليها لاحقاً شبكة نسف نت **NSFNET** التي أنشأتها المؤسسة الوطنية للعلوم (**National Science NSF Foundation**) في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٥، وأضحى بروتوكول (**TCP/IP**[٢١])ركيزة عمل هذه الشبكة ولغة الاتصال الرقمي فيها القادر على تسيير البيانات الرقمية وتمريرها بين مختلف فئات الشبكات الموصولة بها ، وقد دلت الإحصاءات وبحسب آخر تقرير صدر من منظمة (**IWS**) انتر نتورلدستاتس المختصة بأرقام ألانترنت فإن جمهورية الصين الشعبية تحتل المرتبة الأولى من حيث مستخدمي الإنترنت، كما تجاوز مجموع مستخدمي الانترنت ٥٣٨ مليون نسمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يناط بهم القيام بمهام عديدة ترتبط بالعمل القضائي الإجرائي ، يتمثل أهمها فيما يلي :-

---

يمثلون ٤٠ في المائة من سكانها الذين يشكلون حصة ٢٢ في المائة من المستخدمين في جميع أنحاء العالم. وبفضل الصين كان نصيب قارة آسيا قد تجاوز أعداد مستخدمي الانترنت إلى مليار مستخدم يمثلون ٤٤ في المائة من إجمالي عدد المستخدمين في العالم، بينما احتلت أوروبا الترتيب الثاني لمستخدمي الانترنت بأكثر من ٥١٨ مليون مستخدم، يمثلون ٢١ في المائة من مستخدمي الانترنت في العالم ، ووصل عدد مستخدمي الانترنت في أمريكا الشمالية ٢٧٣ مليون مستخدم، يمثلون ١١ في المائة من إجمالي مستخدمي الانترنت في العالم حالياً، فيما كانت أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة لمستخدمي الانترنت بعدد ٢٥٤ مليون مستخدم يمثلون ١٠ في المائة من مستخدمي الانترنت في العالم ، واحتلت إفريقيا المرتبة الخامسة بإجمالي ١٦٧ مليون مستخدم يمثلون ٧ في المائة من مستخدمي الانترنت في العالم، فيما حصلت منطقة الشرق الأوسط على المرتبة السادسة بأكثر من ٩٠ مليون مستخدم ، وكان عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية قد تجاوز ١٢٥ مليون، وأن أكثر من ٥٣ مليون يتواصلون عبر وسائل التواصل الاجتماعي كمستخدمين نشطين ضمن مجتمعاتهم، ويرى ٧١ في المائة من إجمالي المستخدمين العرب أنها بديل للتواصل التقليدي، عد أن باتت معظم الدول العربية موصولة بشبكة الانترنت، و أعداد المستخدمين في حالة تزايد مستمر في كل دول العالم ، راجع : د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون بجامعة بابل،٢٠١٣، صـــ٥ ، نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الالكتروني للمحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد / ٣، السنة الأولى ، صـــ٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما قد يرفق معها من أدلة إثبات أو أي وثائق أُخرى يمكن إرسالها بوساطة الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له.

ب- تجهيز جدول مواعيد الجلسات .

ج- استيفاء الرسوم الكترونياً بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني .

د- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعوى أو شهوداً أو غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة أمام القاضي .

هـ- متابعة الدعاوى وعرض الجلسات .

ثالثاً : إدارة المواقع والمبرمجين :

يحتاج التقاضي الإلكتروني لوجود فنيين متخصصين في مجال إدارة المواقع والبرمجة وصيانة شبكات الحاسب الآلي يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الإلكترونية اللازمة لها ويتواجدون خارج قاعة المحكمة عادة ، أو في الأقسام المجاورة لها، ويكون من أهم واجباتهم متابعة سير إجراءات المحاكمة، ومعالجة الأعطال التي قد تحدث في الأجهزة والمعدات أثناء المرافعة ، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث أخطاء فنية تتسبب في ارتباك العمل ، ولحماية النظام من الفيروسات وممارسات القرصنة الإليكترونية، وإحباط محاولات الدخول على موقع المحكمة من قبل المخربين والفضوليين ، بالإضافة إلى مساعدة الكتبة في تنفيذ واجباتهم التقنية[1] .

---

١) راجع : صفاء أوتاني، مرجع سابق، صـــــ ١٧٦ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا شك أن وجود هـذه الفئة مـن التقنيين لـه أهمية بالغة في ضـمان انتظام العمل بالمحاكم الإلكترونية من حيث السرعة الجودة المطلوبة والحفاظ على السرية المطلوبة في تداول ملفات الدعاوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى من إفشائها على العامة .

خامساً : المحامون المعلوماتيون :

يطلق مصطلح "المحامي المعلوماتي" أو "المحامى الاليكتروني" على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة، حيث يجب عليهم الحصول على برامج تدريبية مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال ، وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية ، ويتعين أن يكون لدى المحامي المعلوماتي أجهزة الاتصال الشخصية المتطورة ، وأن تكون المكاتب الخاصة بهؤلاء المحامين مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من الحضور والترافع بالطريق الإلكتروني ، ودعوة الشهود وتحضيرهم لأداء الشهادة لدى المحكمة الإلكترونية [١] .

---

١) راجع : محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول ، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية"دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ٩– ١٢ ديسمبر٢٠٠٧، صـــ ١٩، وبذلك يرفق المحامي بعريضة الدعوى الموقعة الكترونيا منه بريده الالكتروني أو رقم هاتفه المحمول لمراسلته الكترونيا وبعد التأكد من كافة المستندات والوثائق المرفقة وتسديد رسوم الدعوى عن طريق النقود الإلكترونية أو وسائل السداد المتعددة مثل ماستر كارد او فيزا كارد أو تحويل بنكي يتم تسجيلها كمحرر الكتروني بالمحكمة المختصة ، هذا وان خيارات الدفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الضروري أن يكون هناك ربط إلكتروني بين المحكمة الإلكترونية ونقابة المحامين يمكن المحكمة من معرفة ما إذا كان المحامي مسجل بالنقابة من عدمه والدرجة التي عليها ، وأنه مستمر في القيد أو أنه قد ألغيت عضويته من النقابة أو تم إيقافها لارتكابه مخالفات[1] .

الفرع الثاني
المتطلبات الفنية

يتطلب تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني عبر المحكمة الإلكترونية إعداد البنية التحتية المناسبة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية والوسائل والشبكات ، ومن ناحية أخرى يتعين أن تكون منظومة المحكمة الإلكترونية مشمولة

الالكتروني للرسوم القضائية كثيرة ومتنوعة ولكن المشكلة التي تكمن في تطبيق هذه الطرق هو الكيفية في مراقبة هذه الوسائل وينبغي إعداد برنامج الكتروني بجانب برنامج الدعوى يتم فيه إدخال بيانات لقيم الدعاوى ونسبة الرسوم ، فإن استوفى الرسم القانوني بقيمته الصحيحة تظهر البيانات الدالة على ذلك . والتي تشير إلى قيمة الرسم وما تم دفعه وكيفية الدفع وإذا لم تدفع الرسوم ، أو كانت الرسوم ناقصة يشعر البرنامج كل من يريد فتح ملف الدعوى بأن هناك خللا يتعلق بقيمة الرسم ، وبعد إتمام تسجيل عريضة الدعوى القضائية الكترونيا ودفع الرسوم القضائية عنها ، تأتى مرحلة الإعلان القضائي وتحتل هذه المرحلة أهمية بالغة الخطورة في العمل القضائي لأنه إذا لم تتم الإعلانات بصورة صحيحة يتعذر إجراء المرافعة مما يؤدي إلى عدم حسم الدعوى .

١) حيث في بعض الأحيان يباشر بعض المحامين إجراءات الدعوى القضائية التقليدية بعد إلغاء عضويتهم في نقابة المحامين أو إيقافها ، وهذا ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الخصوم ووكلائهم ، راجع في ذلك : حازم محمد الشرعة ، مرجع سابق ، صـ٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنظمة الحماية التقنية التي تقي من أخطار التعطيل والإتلاف والاختراق ، ونوضح فيما يلي مكونات البنية التحتية الالكترونية الواجب توافرها في المحاكم الإلكترونية ، والحماية التقنية للمنظومة الإلكترونية.

أولاً : مكونات البنية التحتية للمحاكم الإلكترونية :

١ـ أجهزة الحاسب الآلي :ـ

لا يمكن أن يتحقق للمحكمة الإلكترونية الوجود إلا بتوفير أجهزة حاسب آلي متطورة مطابقة لأحدث التقنيات ، إذ لا يتصور تحرير صحف الدعاوي وإيداعها أو تبادل الأوراق القضائية بين وكلاء الخصوم وهيئة المحكمة إلكترونيا دون وجود أجهزة حاسب آلي.

٢ـ إنشاء شبكة داخلية:ـ

لابد أن يكون بالمحكمة الإلكترونية شبكة داخلية "إنترانت"[١] تربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة ، على نحو يتيح لكل وحدة على الشبكة

---

١) الإنترانت (**Intranet**) هي شبكة داخلية تقوم بإنشائها المؤسسات على اختلاف أحجامها، هذه الشبكة تستعمل بروتوكولات إنترنت مثل **HTTP** و**FTP** وتستخدم خدمات إنترنت مثل البريد الإلكتروني. وتطلق تسمية الإنترانت على التطبيق العملي لاستخدام تقانات الإنترنت في الشبكة الداخلية للمؤسسة أو الشركة، بغرض رفع كفاءة العمل الإداري وتحسين آليات تشارك الموارد والمعلومات والاستفادة من تقنيات الحوسبة المشتركة. تؤمن الإنترانت سوراً منيعاً (يطلق عليه اسم جدار النار **firewall**) حول محتوياتها مع المحافظة على حق وصول العاملين إليها من مصادر المعلومات الخارجية على الإنترنت. ويعد بعضهم شبكة الإنترانت نموذجاً مُطوراً من منظومة المخدِّم/ الزبون (**client/server**) المُعتمد في الحوسبة. ولا يستطيع أي شخص من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتصال بالأخرى آلياً وإرسال ملفات الدعاوي والوثائق والاستفادة من البيانات والمعلومات المتوافرة بالشبكة .

كما يتم تجهيز قاعة المحكمة بكاميرات لتصوير ما يدور فيها ، وشاشة عرض كبيرة يتم من خلالها إظهار ملف الدعوى ومتابعة كل الإجراءات التي تتم في القاعة ، بحيث يستطيع كل حاضر أن يسمع ويرى تفاصيل إجراءات الدعوى كاملة ، هذه الشاشة متصلة بأجهزة حاسوب تربطها شبكة داخلية موزعة في القاعة عند أعوان القاضي ، الذي بواسطته يتم عرض ملف الدعوى وتدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي، ويمكن بثها خارج مبنى المحكمة عبر موقع المحكمة على الإنترنت.

٣- إنشاء قاعدة بيانات:-

نظام التقاضي الإلكتروني يعد انتقالاً من الاعتماد على الأوراق إلى استخدام الوسائط والدعامات الإلكترونية ، وتداول البيانات الكترونياً ، لذا فإن وجود قاعدة بيانات يعد أمراً أساسياً وجوهرياً في تقنية المحكمة الإلكترونية ، يتبع فيها أرشفة كل ملفات الدعاوي المعروضة على المحكمة الكترونياً عبر برنامج

خارج المؤسسة أن يدخل لها، ومحتويات هذه الشبكة تحددها الشركة، وعادة تحوي خدمات البريد الإلكتروني، تنظيم المشاريع، ساحات للنقاش، قاعدة بيانات، للمعلومات والخبرات وهي باختصار وسيلة اتصال بين موظفي وأقسام الشركة ووسيلة للمشاركة بالخبرات والمعلومات ووسيلة لإنجاز الأعمال ولا تحتاج هذه الشبكة سوى متصفح لتصفح محتوياتها واستخدام خدماتها وهذا يجعل التعامل معها عملية بسيطة على الموظفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاسوبي يحوي نوعين من أنواع الحفظ التقني : النوع الأول : لوائح أو صحف الادعاء والوكالات التي أرسلت من الخصوم على ملفات PDF ، والنوع الثاني : محاضر إلكترونية تدون جميع إجراءات المحاكمة .

٤ـ إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الإنترنت:ـ

يتوجب أن يتم تصميم موقع على الانترنت ضمن البوابة الالكترونية لوزارة العدل ، يعد بمثابة عنوان إلكتروني للمحكمة ، يستطيع من خلاله كل صاحب علاقة الاستفادة من خدمات متنوعة تتمثل في :

أ- الحصول على المعلومات والاستعلام عن الدعاوي[١]، بتصفح الموقع أو بالاتصال الإلكتروني المباشر مع الموظفين من خلال برنامج video conference .

ب- إنجاز إجراءات التقاضي ومباشرة الدعاوى ، دون حاجة إلى حضور المتقاضي أو وكيله بشخصه ، حيث يتم قيد الدعوى وتسليم البيانات ولوائح الدعوى ، وهذه اللوائح تكون على وسائط إلكترونية ، وتمتاز بخاصيتين : أولهما : توفير بيانات توافق الأصول والقانون ، إذ تحتوي على تقنية أجاكس فورم ، وهي فراغات يتم تدوين البيانات بها ، وتقوم بموجب معطيات معينة ، بالإشعار الفوري والمباشر لكل خطأ أو نقص في البيانات المعطاة ، وتتمثل ثانيتهما في : منع النزاع الشكلي ؛ بحيث ينظر القاضي في الدعوى المبرمجة وهو مطمئن بأن كل الإجراءات الشكلية سليمة .

---

١) راجع : خالد محمد إبراهيم ، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، مرجع سابق ، صـــ ٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ - دفع الرسوم إليكترونياً ، وذلك بواسطة وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة ، مثل السداد الإلكتروني عن طريق بطاقات الائتمان المصرفية ، والسداد الإلكتروني بواسطة النقود الرقمية ، والسداد الإلكتروني باستخدام المحفظة الالكترونية ، أو عبر الأوراق التجارية الإلكترونية الجديدة.

هذه هي أهم المكونات التقنية، وينبغي أن يتم تدبير تلك المكونات وفقاً لأحدث ما وصل إليه التطور التكنولوجي والمعلوماتي والذكاء الاصطناعي لتمكن من الاستفادة من كافة التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال [١] .

---

١) تتعدد وسائل التقنية الحديثة ومن أهمها : البلوتوث وقد حدثت ثورة تكنولوجية عند إطلاق هذه التقنية المجانية الرائعة، فلأول مرة يتم التواصل بين جهازين الكترونيين هاتف محمول - جهاز حاسوب - أو حتى الطابعات والفاكسات الحديثة بدون أي أسلاك أو أجهزة مادية أو حسية تربط بينهما، نعم عبر الهواء وتقوم فكرة عمل هذا النظام على إرسال بيانات وملفات بين هذين الجهازين بسرعة تصل إلى ٣٥٠ كيلوبايت في الثانية الواحدة وبمسافة بين الجهازين تصل إلى عشرات الأمتار . وبذلك يسهل على المستخدم عناء التوصيل بالأسلاك وتوصيلها بالحاسوب ، ويتيح أيضاً وهذه التقنية تتيح توصيل بقية الأجهزة المنزلية الكهربائية بجهاز الحاسوب .

- تقنية Wi-Fi انتشرت هذه التقنية مؤخراً في شبكات الحاسب اللاسلكية بحيث أصبحت تمكن المستخدم من نقل البيانات وتتيح استقبال الإنترنت بدون الحاجة لوصل جهازك اللوحي أو هاتفك المحمول أو حتى بدون وصل جهازك الحاسب المحمول بأي نوع من أنواع وصلات الإنترنت السلكية مما يعني إتاحة قدرة كبيرة ومرونة واسعة في التحرك بحاسبك المحمول في أي مكان تريده سواء داخل المنزل أو داخل الجامعة أو من أي مكان يرسل الإنترنت بواسطة تقنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الحماية التقنية للمنظومة الإلكترونية :

تعتمد المحكمة الإلكترونية على حسابات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكات داخلية ، وترتبط هذه الشبكات بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ، ومن خلال هذه الشبكات يجري تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها وهي على درجة كبيرة من الخصوصية والسرية . لذلك ينبغي أن

تقنية الوايرلس وهي تقنية متطورة بحيث تتيح نشر الإنترنت وإرساله لاسلكياً في الهواء، بعكس الإنترنت السلكي الذي يتطلب وجود سلك الإنترنت موصولاً بين جهاز الراوتر والحاسوب أو الجهاز المستقبل مما يعيق حرية حركة المستخدم . وتعتمد قوة صبيب الإنترنت في هذه التقنية على حسب خدمة الإنترنت الموصولة بجهاز (أكسس بوينت) والذي يقوم بدوره بتوزيع الانترنت في الهواء.

تقنية الواي ماكس وهى البينيّة التشغيلية العالمية للولوج بالموجات الدقيقة وتعتبر هذه التقنية الأكثر تطورا من بين كل التقنيات المزودة للإنترنت لاسلكياً، حيث أنها تغطي مساحة نصف قطرها ٤٥ كيلومتر في حين لا يتعدى الواي فاي مسافة ٣٠٠ متراً وهذا يبشر بانتشار مقبل لهذه التقنية التي تستطيع أن تغطي مدناً كاملة ببرج أو برجين من هذه الأجهزة . وخصوصاً أن تكاليفها ستكون أقل بالنسبة للمستهلك، نظراً لعدم الحاجة لتمديد شبكات الأسلاك إلى كل منزل من منازل المدينة، مما سيقلل التكلفة المادية، ولكن ذلك لن يكون على حساب جودة الخدمة، بل العكس تماماً، فستكون سرعة هذه التقنية قد تصل نقطة البث الواحدة ل ٧٠ ميغابايت في الثانية –أضعاف مضاعفة لسرعة الواي فاي – في حين سرعة الواي فاي لا تتجاوز ١٢ ميغابايت في الثانية. ومن الجدير ذكره هنا أنه وقبل انطلاق أي من التقنيات السابق ذكرها للمستخدمين العاديين المدنيين، فقد كانت جميعها حكراً للجيش أو للمخابرات والتحقيقات وكلما كان الجيش يجد تقنية أكثر تطوراً كان يطلق التقنية السابقة للمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتضمن المنظومة التقنية للمحكمة الالكترونية توفير الضمانات التي تمكن من مواجهة الخروقات التي يمكن أن تقتحم آلية عمل المحكمة .

وتتمثل أهم الضمانات التقنية لحماية نظام المحكمة الإلكترونية فيما يلي :

١- تشفير معلومات المحكمة الإلكترونية على الإنترنت:

التشفير هو عملية بمقتضاها يتم تحويل الكلمات المكتوبة إلى أرقام أو صور رقمية لا يمكن للغير معرفة مضمونها، وهو تدبير احترازي يضمن عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزنة إلكترونيا، حيث يعمل على الحيلولة دون الدخول غير المشروع للآخرين في الاتصالات والمبادلات التي تتم بين المحكمة الإلكترونية والخصوم أطراف الدعوى القضائية . فلا يستطيع فك الشفرة إلا المستقبل للبيانات ، الذي لديه القدرة على استعادة محتوى الرسالة ، في صورتها الأصلية قبل التشفير ، من خلال استخدام عملية عكسية لعملية التشفير يطلق عليها "الحل"[١] .

٢- تأمين سرية البيانات :

يقصد بتأمين سرية البيانات توفير الحماية لمحتوى بيانات ومعلومات الدعوى الإلكترونية ضد محاولات التغيير أو التعديل أو التزوير ، خلال مراحل تبادل اللوائح والوثائق إلكترونيا ، للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الإلكترونية ، فلا يكون

---

١) راجع : د. عبدالفتاح بيومي حجازي ، الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، صـ ١١-٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول على تفاصيل الدعوى القضائية الإلكترونية ممكناً إلا من خلال أطرافها .

ويستلزم تأمين سرية البيانات التحقق من شخصية المرسل ، لذلك فإن الإدارة الفنية للمحكمة الإلكترونية تقوم بتحديد الأشخاص الذين يحق لهم الولوج إلى قواعد ونظم المعلومات ، وتسجيل الدعاوى القضائية والاطلاع عليها ، كالقضاة والمحامين والخبراء وأطراف الدعوى وموظفي المحكمة ، وتزويدهم باسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم ، كي يتمكنوا من الإطلاع على أدق التفاصيل المتعلقة بالدعاوى ، و يضمن نظام تأمين سرية البيانات منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات والاطلاع على مستندات الدعوى القضائية .

٣ـ توفير الحماية الأمنية للموقع الإلكتروني للمحكمة :ـ

تتطلب حماية بيانات ومعلومات المحكمة الإلكترونية توفير الحماية الأمنية اللازمة لموقعها الالكتروني من أخطار الاختراق والإتلاف والتعييب ، للمحافظة على سرية الموقع وخصوصية محتواه ، وضمان انتظام الخدمات التي يؤديها للمتقاضين ووكلائهم والقضاة وغيرهم .

لذلك يتعين اتخاذ كل ما يلزم من برامج للحماية ضد الفيروسات وإجراء التحديثات اللازمة باستمرار، وإيجاد جدار ناري للموقع .

٤ـ اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن السيبراني لشبكات المحكمة الإلكترونية :ـ

يقصد بالأمن السيبراني : النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية ، المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات ، ويتضمن إمكانات الحد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخسائر والأضرار ، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات ، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن ؛ بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج ، ولا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة .

وتتمثل أساسيات الأمن السيبراني فيما يلي :

أ- **التوافر**: فيجب أن تسهم الحلول التقنية في توفير الموارد لجميع المستخدمين في جميع الأوقات ، وبالتالي لابد من توفير موارد احتياطية بديلة تمكن من الوصول إلى الأنظمة والخدمات التشغيلية في مدة أقل لجميع موارد البنية التحتية .

ب- **السلامة** : فيتعين ضمان المحافظة على البيانات من التعديلات والتغييرات والتدمير ، لتبقى صحيحة ودقيقة ، وهذا يستلزم تطبيق المراقبة الصارمة لحماية الأجهزة من الفيروسات وبرامج التنصت ،وتوفير أجهزة تقوم بتسجيل الأحداث والتغيرات التي تمت على أجهزة الشبكة والأنظمة والتطبيقات بشكل يومي .

ج- **السرية**: أي الحفاظ على سرية المعلومات والمعاملات والإجراءات من الأساسيات المهمة ، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية ؛ لذا فلا بد من وضع آليات وإجراءات لمعالجة لبيانات بالإضافة إلى حماية سرية المعلومات في أثناء الإرسال والتخزين باستخدام أنظمة التشفير .

د - **تحديد الهوية والصلاحيات** : فيتم منح المستخدم الصلاحية للوصول إلى الموارد أو البيانات ، سواء للقراءة أو التغيير باسم مستخدم خاص يسمح لهم بالتعامل مع الخدمات ، وتختلف طريقة تحديد الهوية على حسب المهام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنوطة بكل شخص ؛ فالقاضي مثلاً يتم تحديد هويته عن طريق بصمة اليد وكلمة المرور لمعالجة القضايا ، كما يتم توزيع وتحديد الصلاحيات والمهام على العاملين بالمحكمة الإلكترونية ، كل حسب اختصاصه ، ويهدف تحديد الهويات والصلاحيات للمستخدمين إلى الحفاظ على سرية البيانات وسلامتها والاستدلال على الفاعل .

هـ- **الضوابط والتدقيق**: فيجب أن توضع ضوابط وتعليمات للتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي والأنظمة والخدمات ، ويتم تطويرها باستمرار ، بما يتفق مع التغيرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات ، ومن أمثلة ذلك : إلزام الموظفين مراعاة ضوابط معينة عند اختيار كلمة المرور حتى لا يسهل معرفتها ، وأن يتم تغييرها بشكل دوري ، وأن يتم ضبط جميع متصفحات الانترنت على مستوى حماية معين في أثناء تصفح الإنترنت ، وغيرها من الضوابط والتعليمات .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة في مجال إجراءات التقاضي يستوجب توفير الموارد المالية، والاعتمادات المالية اللازمة لهذا التحول الكبير في مرفق القضاء من قبل الدولة ، ضمن الموازنة العامة للدولة ، من أجل تأمين الأجهزة والحواسب والشبكات ، وتهيئة المحاكم للتحول الإلكتروني وتدريب الكوادر البشرية، والقيام بأعمال الصيانة الفنية والتحديث والتطوير التقني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
العملية الإجرائية أمام المحكمة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم :

التقاضي من خلال نظام المحكمة الإلكترونية يتيح للمتقاضين إقامة دعواهم وتقديم أدلتهم وأوجه دفاعهم ودفوعهم وحضور جلسات المحاكمة ، للحصول على حكم قضائي يستجيب لطلباتهم ويحمي حقوقهم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية التي تمثل جزءاً من نظام تقني يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم المادي ، ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام، كما يتيح نظام التقاضي بتقنية المحكمة الإلكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات [1].

وهكذا يقوم التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية بدور أساسي ومحوري في العملية الإجرائية يتعين علينا إلقاء الضوء عليه ، وللإلمام بكافة جوانب العملية الإجرائية أمام المحكمة الإلكترونية لابد أن نوضح الكيفية التي تكون عليها إجراءات الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية ، وهذا ما نعرج لنتناوله في المطلبين الآتيين .

المطلب الأول : التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره المحوري في إجراءات الدعوى.

المطلب الثاني : إجراءات الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية.

---

١) راجع : لوجستيات القضاء ، د/ جابر فهمي عمران ، مرجع سابق ، صـ١٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره المحوري في إجراءات الدعوى

يمثل التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية العمود الفقري للمحكمة الإلكترونية ، فلا وجود لهذا النظام إلا بتوافر الأجهزة والوسائل الإليكترونية ، وتقوم هذه الأجهزة والوسائل الإليكترونية بدور هام ومحوري في إجراءات الدعوى .

وسوف نعرج فيما يلي إلى توضيح عناصر التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية ، ونلقي الضوء على دوره في إجراءات الدعوى .

الفرع الأول
عناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية

يتخذ تجهيز المحكمة وقاعات المحكمة والأقسام الإدارية والتنفيذية فيها طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً إلكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي، ويقوم هذا الاتصال على الشفافية ويتميز بالسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ الإجراءات[1] ويقوم هذا التجهيز على ثلاثة عناصر أساسية هي :

١ – **الوسائل الالكترونية** : وهي عبارة عن مجموعة من المعدات الحاسوبية وملحقاتها والبرامج الخاصة بأجهزة الحاسوب وشبكة داخلية(إنترنت) تربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة فيما بينها، بحيث تكون هذه

---

١) راجع : حازم محمد الشرعة ، مرجع سابق ، ص ٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشبكة الداخلية مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها ببعضها، ويمكن لجميع العاملين في المحكمة الاتصال فيما بينهم وتبادل المستندات وملفات الدعاوى دون الحضور الشخصي وإرسال موظف لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات المعمول بها في المحاكم التقليدية [١] .

وتكون كل غرفة أو قاعة من قاعات المحكمة مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتألف من محور وموزع خطوط على كافة الحواسيب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسبة رئيسية كبيرة الحجم تختص بعرض محتويات ملف الدعوى ، وإظهار كافة الإجراءات التي تطرأ عليها وبحيث يستطيع الحاضرون مشاهدتها بشكل مباشر.

وأجهزة الحاسوب الموزعة داخل قاعة المحكمة في الأماكن المخصصة والمفترضة للمدعي أو وكيله وللمدعى عليه أو وكيله والشاهد في حالة حضورهم الشخصي إلى قاعة المحكمة، ترتبط جميعها مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين كافة الإجراءات وبالتسجيل المرئي لها، بحيث تعرض هذه الإجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة وكذلك للحاضرين إلكترونياً (عن بعد) من خارج بناية المحكمة التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين وكل ما تحتويه

---

١) راجع : د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ٢٠١٦، ص ٣٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعة ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني على الإنترنت بحيث يستطيع كل من ذوي العلاقة في الدعوى ، أو أي مواطن الدخول إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها تحقيقاً لمبدأ علانية المحاكمة .

كما يمكن عرض محتوى محضر ملف الدعوى الإلكترونية على الجزء المخصص لعلانية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الانترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بوساطة كاميرا القاعة ، وبالإمكان ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية بجزئية علانية المحكمة مباشرة دون تصوير من الكاميرا ، وفي الحالة التي يقرر فيها القاضي رؤية الدعوى سراً يتم وقف التصوير الناقل لجزئية (علانية المحاكمة) وتشغيله بعد ذلك [١] .

٢-**السجلات الإلكترونية** : يجب أن يتم إنشاء سجل إلكتروني لكل محكمة إلكترونية يحتوي على قاعدة بيانات لكل دعوى، والسجل الإلكتروني هو عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى ، أو إعطائها رقماً معلوماتياً متسلسلاً، بحيث يمكن أن يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الإلكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحتوي على نوعين من الحفظ التقني :

النوع الأول : المبرزات (المستندات والوثائق) ولوائح الإدعاء والوكالة التي أرسلت من المتقاضين على ملفات (pdf) وهي الملفات التي تحفظ التخزين وتمنع تغيير محتواه بسهولة .

---

١) راجع : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي ، مرجع سابق ، صـــ ١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنوع الثاني: هي محاضر إلكترونية يتم تدوين كافة إجراءات المحاكمة بداخلها وفق آلية مباشرة للتدوين التقني، وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة الداخلية إلى مكتب المتابعة لقاضي المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة المحدد بناءً أسس وآليات برمجية [١] .

٣- **موقع المحكمة الإلكترونية أو الدائرة على شبكة الانترنت** : يجب أن يكون للدائرة أو المحكمة موقع على شبكة الإنترنت يعتبر عنواناً إلكترونياً يستطيع من خلاله كل صاحب علاقة الحصول على نوعين من الخدمات:

الأول : الحصول على المعلومات بتصفح أوراق الموقع والبحث عن المعلومات وما تم من إجراءات بخصوص الدعاوى، أو بالاتصال الإلكتروني المباشر مع الموظفين من خلال برنامج (الفيديو كونفرانس) يتم برمجة ما يمكن تسميته الوسيط الإلكتروني القضائي ، وهو عبارة عن برنامج اتصالات عالي التقنية يمكن جمهور المراجعين والمحامين بالاتصال المباشر مع العاملين في هذا النظام والقضاة بالوصول الآلي لمركز الحصول على المعلومة الممثل بالقائم الفعلي على توفيرها والتزود بالمعلومات والاستفسار عن الإجراءات.

---

١) أنظر : د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مرجع سابق ، صـ ٣٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنوع الثاني من الخدمات إنجاز الإجراءات ومباشرة الدعاوى والدخول في التقـاضي دون الحاجـة للحـضور الشخـصي، وذلـك عـن طريـق الوسـيط القضائي الإلكتروني والربط التقني بملفات الدعوى للتدوين [١].

الفرع الثاني
دور التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية في إجراءات الدعوى

مـن خـلال استعراضـنا لمكونـات وعنـاصر التجهيـز التقنـي للمحكمـة الإليكترونية والمهام التي يعتمد عليها في إنجازها ، يتبين لنـا أن هـذه الوسـائل والسجلات والشبكات تـضطلع بـدور هـام جـداً وحيـوي في تنفيـذ إجـراءات الدعوى بالطريق الإليكتروني وتجسيد فكـرة التقـاضي عـن بعـد ، فبـدون هـذه التجهيـزات لا يمكـن أن توجـد محكمـة إليكترونيـة ولا تقـاضي بـالطريق الإليكتروني .

ونظراً لهذا الدور بالغ الأهمية للتجهيز التقني للمحكمة الإليكترونيـة ، فـإن على الدول التي تحـرص عـلى تطبيـق نظـام المحكمـة الإليكترونيـة أن تخـصص الاعتمادات المالية الكافية لتوفير تجهيز تقني كامل وفقاً لأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيـا وسـائل الاتـصال ونظـم المعلومـات ، حتـى يمكـن إتمـام كافـة إجراءات التقاضي بداية من رفع الدعوى وانتهـاءً بتنفيـذ الحكـم الـصادر فيهـا بالطريق الإليكتروني ، ودون حاجة إلى تواجد المتقاضين أو وكلائهم بأنفسهم في قاعات ودهاليز المحاكم ، مع توافر الضمانات الكافية لكفالة حقوق الـدفاع وتحقيق العدالة الإجرائية .

---

١) انظر : سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عـن بعـد في القانون الإماراتي ، مرجع سابق ، صـ ١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب أن يتوافر لهذا التجهيز التقني نظام تأمين متكامل يوفر الحماية الكاملة للنظام والمعلومات والبيانات ، كما يتعين أن يكون هناك نظام للصيانة وإصلاح الأعطال واكتشاف الاختراقات وإجهاضها ، ولا يكفي اقتناء الأجهزة والوسائل والمعدات وفقاً لأحدث التقنيات عند إنشاء المحكمة الإليكترونية ، بل يجب العمل على مواصلة التحديث المستمر للأجهزة والبرامج والشبكات أولاً بأول ؛ حيث إن التطور والإبداع في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتسارع يوماً بعد يوم .

المطلب الثاني
إجراءات الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية

تتم إجراءات الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية بأساليب وضوابط تختلف عن إجراءاتها أمام المحاكم التقليدية، وسوف نتناول فيما يلي إجراءات رفع الدعوى وإعلان الأوراق القضائية بالطريق الإليكتروني ، ثم نعرض لتداول الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية ، على النحو التالي :

الفرع الأول
رفع الدعوى وإعلان الأوراق القضائية أمام المحكمة الإليكترونية

يتم رفع الدعوى القضائية أمام المحكمة الإليكترونية وإعلان الأوراق القضائية باستخدام الوسائط والأجهزة الإليكترونية ، علي نحو يحقق تبسيط الإجراءات وراحة المتقاضين .

أولاً : رفع الدعوى

تبدأ إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية بقيام المدعي بالتواصل مع من يرى من المحامين المعلوماتيين بالدخول على الموقع الخاص به فيسطر شكواه على صفحته ، ويترك له طلب بذلك ، فإذا قبل المحامي الوكالة في الدعوى يقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإرسال رسالة بيانات للمدعى وبذلك تنشأ علاقة تعاقدية إلكترونيه بينهما ، ويتحدد من خلالها أتعاب المحاماة وطريقه سدادها، ثم يقوم المدعي باستصدار توكيل لمحاميه ليتولى أمر الدفاع عنه وذلك بالطريق الإلكتروني من خلال الربط مع مصلحة الشهر العقاري بعد إدخال البيانات المطلوبة والتأكد من هويته عن طريق الربط مع مصلحة الأحوال المدنية في نطاق مشروع الحكومة الإلكترونية [١] ، ثم يقوم المدعي بإرسال المستندات اللازمة لتأكيد دعواه والتوكيل للمحامي، فيقوم المحامي بالكتابة إلكترونيا على المحرر الإلكتروني (صحيفة الدعوى الالكترونية) يدون بها كافه البيانات المطلوبة وفقاً لنص المادة (٦٣) من قانون المرافعات المصري[٢] ويذيلها بتوقيعه الإلكتروني ، ثم يقوم بالدخول على موقع المحكمة الإلكترونية والتي تكون منشأه بمعرفة هيئة صناعة تكنولوجيا والمنشأة بموجب القانون رقم ١٥ لسنه ٢٠٠٤ والمحدد اختصاصاتها باللائحة التنفيذية لذات القانون ، فيطلب منه

---

١) راجع : زيد كمال محمود الكمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية- دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٨، صـ ٨٥ .

٢) وفقاً لنص المادة (٦٣) من قانون المرافعات المصري يجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوماً فآخر موطن كان له٣ - تاريخ تقديم الصحيفة ٤ - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ٥- بيان موطن مختار للمدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها ٦- وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقع إدخال رقمه الكودي والذي يحصل عليه من نقابة المحامين، وبعدها يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية مستخدم الموقع ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمه لاختيار المحكمة ومقرها .

ويقوم المحامي بإرسال الصحيفة الإلكترونية موقعة منه إلكترونيا إلى موقع المحكمة مشفوعة بالبريد الإلكتروني الحكومي الخاص به أو رقم الهاتف المحمول لمراسلته إلكترونيا ، فيتم مراجعة بيانات الصحيفة بمعرفة الموظفين المختصين والتأكد من استيفاء كافة المستندات اللازم إرفاقها حسبما هو وارد بنص المادة (٦٥) من قانون المرافعات [١] ليتم تسجيلها كمحرر إلكتروني

---

١) حيث تنص المادة (٦٥) من قانون المرافعات على أن : يقيد قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى إذا كانت مصحوبة بما يلي :١- ما يدل علي سداد الرسوم المقررة قانوناً أو إعفاء المدعي منها .٢- صور من الصحيفة بقدر عدد المدعي عليهم فضلاً عن صورتين لقلم الكتاب .٣- أصول المستندات المؤيدة للدعوى أو صور منها تحت مسؤولية المدعي ،وما يركن إليه من أدلة لإثبات دعواه ٤- مذكرة شارحة للدعوى أو إقرار باشتمال صحيفة الدعوى على شرح كامل لها و صور من المذكرة أو الإقرار بقدر عدد المدعي عليهم.

وعلى قلم الكتاب إثبات تاريخ طلب القيد في جميع الأحوال .وإذا رأى قلم الكتاب عدم قيد صحيفة الدعوى لعد استيفاء المستندات و الأوراق المبينة بالفقرة الأولى قام بعرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية ليفصل فيه فوراً ،إما بتكليف قلم الكتاب بقيد الدعوى أو بتكليف طالب قيدها باستيفاء ما نقص و ذلك بعد سماع أقواله و رأى قلم الكتاب .فإذا قيدت صحيفة الدعوى تنفيذاً لأمر القاضي - اعتبرت مقيدة من تاريخ طلب القيد. ويرسل قلم الكتاب إلي المدعي عليه خلال ثلاثة أيام كتاباً موصى عليه بعلم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمحكمـة ، وبالنـسبة لرسـوم الـدعوى فيـتم سـدادها عـن طريـق النقـود الإلكترونية أو وسائل السداد المتعددة تحويـل بنكـي أو ماسـتر كـارت أو فيـزا كارت .

ويقوم الحاسب الآلي بتوزيع الدعوى عـلى إحـدى الـدوائر المختـصة بـشكل عـشوائي مـع تحديـد سـاعة وتـاريخ انعقـاد الجلـسة وتتـولي المحكمـة بواسـطة المحـضر الإلكـتروني إعـلان المـدعي عليـه بالـصحيفة ، عـن طريـق البريـد الإلكتروني المدون عـلى البطاقـة الذكيـة حـال اسـتخراجها وذلـك بعـد تفعيـل التوقيع الإلكتروني ليشمل المواطن العادي .

ووفقـاً لأحكـام القـانون ١٢٠ لـسنة ٢٠٠٨ بإصـدار قـانون إنـشاء المحـاكم الاقتصادية المعـدل بالقـانون رقـم (١٤٦) لـسنة ٢٠١٩ ، فـإن خطـوات إقامـة الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية بالطريق الإلكتروني هي على النحو التالي :

١ - ترسـل صـحيفة الـدعوى المذيلـة بـالتوقيع الالكـتروني ، عـبر الموقـع الإلكتروني لقلم كتاب المحكمـة الاقتـصادية - منـصة التقـاضي الالكـتروني -

---

الوصول، مرفقاً به صورة من صحيفة الدعوى ومن المذكرة الشارحة أو الإقـرار ،يخطـره فيه بقيد الدعوى واسم المدعي و طلباته والجلسة المحددة لنظرهـا ويـدعوه للاطـلاع عـلي ملف الدعوى وتقديم مستنداته ومذكرة بدفاعه ، وعـلي المـدعى عليـه في جميـع الـدعاوى عدا المستعجلة والتي انقضى ميعـاد الحـضور فيهـا أن يـودع قلـم الكتـاب مـذكرة بدفاعـه يرفق بها مستنداته أو صوراً منها تحت مسؤوليته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل . ولا تقبل دعوى صحة التعاقد على حق من الحقـوق العينيـة العقاريـة إلا إذا شهرت صحيفتها ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما يوجب أن يكون للمحامي الموقع على الصحيفة توقيعاً إلكترونياً معتمداً من إحدى الجهات المرخص لها قانوناً ، ثم يقوم قلم كتاب المحكمة بإرسال ملف الدعوى إلى هيئة التحضير، ويتم إعلان أطراف التداعي بصحيفة الدعوى إعلاناً إلكترونياً على عناوينهم الإلكترونية المختارة عبر منصة التقاضي الإلكتروني المنشأة على الموقع الإلكتروني لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بخمسة أيام على الأقل .

٢- يتم قيد الدعوى بعد سداد الرسم المقرر قانوناً والدمغات إلكترونياً من خلال وسائل الدفع غير النقدي المتاحة كالبطاقات الائتمانية والسحب، والحوالات المصرفية، ورفع المستندات إلكترونياً، كما يتم سداد رسم لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه نظير استخدام هذه الوسيلة في التقاضي.

٣- ويتم مباشرة الدعوى إلكترونياً من خلال منصة التقاضي الإلكتروني بموقع قلم كتاب المحكمة الاقتصادية وإيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والدفوع والطلبات والإطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني [١] ، وهذا ما نصت عليه المادة ١٣ : "يقصد بسير الدعوى

---

١) راجع المواد من (١٤-١٧) من القانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩ ، وقد أجاز نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية الأردني رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ في المادة الرابعة منه تسجيل الدعاوى القضائية والطلبات ودفع الرسوم عنها وإجراء تبليغها وتبادل اللوائح والمذكرات وسائر الأوراق فيها وإجراء المخاطبات بالوسائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكترونياً: مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانوناً عبر الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض". كما نصت المادة ١٩ على أنه: "يجوز للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الالكتروني عبر الموقع الالكتروني المخصص لذلك"، وكما نصت المادة ٢٠ أيضاً على أنه: إذا لم يحضر المدعي جلسات المحاكمة جاز للمحكمة إعمال نص المادة (٨٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، والمتعلقة بشطب الدعوى، وهو ما يكشف عن إمكانية عقد الجلسات بنظام الاتصال الفيديو عن بعد، وإلا ما كان هناك حاجة لإيراد نص مثل نص المادة ٢٠.

ومن الجدير بالذكر أنه قد بالفعل العمل بهذه المنظومة الإجرائية الالكترونية داخل المحاكم الاقتصادية المختلفة، في محكمة القاهرة الاقتصادية قبل نهاية العام الجاري، ثم المحاكم الاقتصادية الأخري والتى تتمثل في كل من محكمة الإسكندرية وطنطا، والمنصورة، والإسماعيلية، وبنى سويف، قنا، وأسيوط.

الإلكترونية بإتباع الخطوات الآتية :١- يتم إيداع لائحة الدعوى ومرفقاتها كاملة بالوسائل الإلكترونية.٢. تقوم المحكمة بإشعار صاحب الدعوى بقبول تسجيلها.٣- بعد تبليغ الطرف الآخر لائحة الدعوى ومرفقاتها يجوز أن يتم تبادل اللوائح بين أطراف الدعوى باستخدام الوسائل الإلكترونية٤- يكلف أطراف الدعوى بتقديم أصل ما تم إيداعه من أوراق بمقتضى هذه الفقرة عبر الوسائل الإلكترونية إلى المحكمة عند أول جلسة تلي الإجراء الذي تم بالوسائل الإلكترونية تحت طائلة بطلان هذا الإجراء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحدو بنا الأمل أن يحقق هذا التحول الأهداف المبتغاة من وراءه وسيساهم في سهولة وسرعة انجاز القضايا الاقتصادية ، ومن ثم سيتم تعميم التجربة على محاكم الجمهورية

ثانياً: إعلان الأوراق القضائية :

في نظام المحكمة الإلكترونية يتم إعلان الأوراق القضائية بالطريق الإلكتروني ، حيث يتولى المحضر الإلكتروني بعد ورود المحرر الإلكتروني لصحيفة الدعوى أو ورقه المرافعات إعلان المدعي عليه بشكل إلكتروني . وتختلف طريقة إعلان الأوراق القضائية بحسب من يوجه إليه الإعلان ، وذلك على النحو التالي :

١ـ إعلان الأشخاص الطبيعيين:

فيما يتعلق بإعلان الأشخاص الطبيعيين يفرق بين فرضين :

الفرض الأول : علم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعى عليه :

إذا كان المدعي يعلم البريد الإلكتروني للمدعى عليه فإنه يذكره في صحيفة دعواه ، فيقوم الموظف المختص بإعلان المدعي عليه بها عبر موقع المحكمة الإلكتروني ، فتصل إليه كبريد حكومي مضافاً إليها رقم القضية وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة والدائرة المختصة ، والرقم الكودي الموحد الذي يستطيع المدعي عليه من خلاله مطالعة دعواه عن بعد وتبادل المذكرات إلكترونياً ومتابعة إجراءات و قرارات المحكمة فيما بعد بشكل آمن [١].

---

١) قارب : لوجستيات القضاء ، مرجع سابق ، صـــ١٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرض الثاني : عـدم علـم المـدعي بمحـل إقامـة المـدعي عليـه أو بريـده الإلكتروني :

إذا كان المدعي لا يعلم البريد الإلكتروني للمدعى عليه ، فإن قلم كتاب المحكمة الإلكترونية يقوم بطلب الحصول على بيانات المدعي عليه اللازمة للإعلان كمحل إقامته أو بريده الإلكتروني المثبت على بطاقة الرقم القومي الذكية ، وذلك باستخدام الربط الشبكي مع قاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية ، فيتم عرض تقرير مجمع على المدعي به كل الأسماء المتشابهة مع اسم المدعى عليه مضافاً إليها صورهم دون إظهار بياناتهم ، وعند التعرف على "المدعى عليه" من خلال صورته الشخصية ، فإنه يمكن مراسلته على النحو السالف بيانه .

وفيما يتعلق بإعلان الأشخاص العامة فإنه من خلال الربط المعلوماتي في إطار الحكومة الإلكترونية يتسنى إعلان كافة مصالح والجهات الحكومية فيما بينها عبر الموقع الإلكتروني لكل الجهة وذلك وفقا لأحكام القانون ١٥ لسنه ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات .

٢ـ إعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة :

فيما يتعلق بإعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات التجارية والجمعيات والمؤسسات الخاصة يمكن الإعلان عبر الموقع الإلكتروني للشركة والذي ينشأ بمعرفة هيئة تنمية صناعة التكنولوجيا ، ويمكن إخطار الشركات بالبريد المرسل من موقع المحكمة إليها عبر صحيفة السجل التجاري للشركة وفقاً للضمانات السابق الإشارة إليها في الإعلانات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إعلان أفراد القوات المسلحة :

وفيما يتعلق بإعلان أفراد القوات المسلحة ، يقوم القسم المختص بالمحكمة الإلكترونية بمراسلة المؤسسة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، من خلال موقعها الإلكتروني في إطار الحكومة الإلكترونية .

٤ – إعلان المسجونين :

لإعلان المسجونين يمكن مراسلة قطاع مصلحة السجون التابع لوزارة الداخلية بمضمون نص رسالة البيانات المرسل من موقع المحكمة .

٥ – إعلان بحارة السفن التجارية أو العاملين على متنها.

يمكن إعلان بحارة السفن التجارية أو العاملين على متنها عبر الاتصال بموقع المواني البحرية وإخطار العاملين بالسفن .

٦ – الأشخاص الطبيعيين الذين لهم موطن معلوم في الخارج .

فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يمكن مراسلتهم عبر البريد الإلكتروني مباشرة ، أو بالتنسيق مع وزارة الخارجية [١] .

ووفقاً لنص المادة (١٨) المضافة إلى القانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية المصري ، المعدل بالقانون رقم (١٤٦) لسنة ٢٠١٩ يتم الإعلان الإلكتروني بإعلان الدعوى على الموقع الإلكتروني قبل تاريخ الجلسة المحددة بخمسة أيام عمل على الأقل، وبإعلان الدولة على العنوان الإلكتروني المختار الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليًا، وبالإعلان بذات الوسيلة على مكاتب المحامين المقيدين بالسجل إذا اتخذ منه

---

١) راجع في ذلك : محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية ، مرجع سابق ، صـــ ٩١-٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلن إليه محلاً مختارًا له ، ويعتبر الإعلان الإلكتروني منتجًا لأثره في الإعلان متى ثبت إرساله [١] .

---

١) وقد أقر نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية الأردني رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ في المادتين السابعة والثامنة منه تنظيما لإتمام التبليغات القضائية بالوسائل الإليكترونية على النحو التالي :

تقضي المادة السابعة من النظام بأن : أ. تعتمد الوسائل الإلكترونية التالية لإجراء التبليغات القضائية:-١ . البريد الإلكتروني .٢ . الرسائل النصية عن طريق الهاتف الخلوي .٣- الحساب الإلكتروني المنشأ للمحامي .٤ . أي وسيلة أخرى يعتمدها الوزير. ب-عند إجراء التبليغات بالوسائل الإلكترونية تراعى الشروط والبيانات التي يجب توافرها في التبليغات القضائية المنصوص عليها في القانون.ج- لكل صاحب مصلحة حق الطعن بعدم صحة التبليغ الجاري بالوسائل الإلكترونية خلافاً لأحكام هذا النظام.د. يكون للتبليغ الذي يتم وفقاً لأحكام هذا النظام الآثار القانونية ذاتها التي تكون للتبليغات التي تتم وفقاً لأحكام القانون.ه. تتخذ الوزارة كل ما يلزم من إجراءات تمكن المحاكم من أرشفة التبليغات التي تتم بالوسائل الإلكترونية للرجوع إليها عند الحاجة .

كما تقضي المادة الثامنة من النظام بأن :

أ. للمحكمة التحقق من صحة عناوين أطراف الدعاوى والطلبات وعناوين الشهود ومن صحة إجراء التبليغات القضائية، باستعمال الوسيلتين الإلكترونيتين التاليتين وبأي وسيلة أخرى إلكترونية أو غير إلكترونية تراها مناسبة:١ . أنظمة الوزارة الإلكترونية .٢-الأنظمة الالكترونية التابعة للجهات الأخرى والتي ترتبط الوزارة بقواعد بياناتها إلكترونيا. ب- تقوم الوزارة بإعداد التجهيزات اللازمة لتمكين المحاكم من التحقق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني
تداول الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية

يحقق التداول الإلكتروني للدعوى أمام المحكمة الإليكترونية العديد من المزايا ، من ناحية أخرى تتم إدارة الجلسة وضبطها أمام المحكمة الإلكترونية بالوسائط الإليكترونية ، كما يتم إصدار الأحكام باستخدام الأجهزة والوسائل الإليكترونية وسوف نتناول فيما يلي كل من هذه النقاط على النحو التالي :

أولاً: مزايا التداول الإلكتروني للدعوى أمام المحكمة الإليكترونية :

فهذا النظام يحقق للمتقاضي أو محاميه مزايا عديدة متمثله في عدم الانتقال إلى أكثر من جهة لتحرير الصحيفة وتحرير توكيل للمحامي والتوجه لمقر المحكمة لإيداعها في مكان ما، ثم الانتظار لقيدها بعد التأكد من مضمونها في مكان ثان، ثم سداد الرسم في الخزينة في مكان ثالث، ثم التوجه إلى قلم المحضرين في مكان رابع والانتظار لحين تحديد دور ثم الانتقال والإعلان فإعادة الإعلان ، ثم إتباع طريقة بدائية عند إجراء المرافعات الشفوية لإثبات الدفوع والطلبات أو سماع الشهود والتأجيل أكثر من مرة للإعلان بالطلبات أو المذكرات وتبادلها والإطلاع عليها ،إلى أن يتم حجز الدعوى للحكم فإصدار الحكم ثم الانتظار لإيداع الحكم ونسخة في التوقيع عليه .

- في ظل التداول الإليكتروني لا يستطيع أحد التنصل من عدم مباشرة دعواه ، وبالتالي شطب الدعوى أو عدم تنفيذ قرار المحكمة، والحكم بالغرامة على المتسبب فوراً ومن ثم وقف الدعوى وقفاً جزائياً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بتطبيق التداول الإليكتروني تختفي عملية التحري عن محل إقامة المدعي عليه والتي شابها الكثير من العبث من قبل القائمين على ذلك الإجراء .

- تجنب احتمالات عدم إعلان الخصم بالدعوى ، فكثير من الأحكام صدرت في غيبة الخصوم وتحصنت ، وترتبت حقوق بسبب قضاء مزعوم بصحته مما كان له بالغ الأثر على المنظومة القضائية . ورغم تقرير المشرع ضمانات في حالة عدم الإعلان الصحيح لتصحيح للأوضاع سواء بالطعن على الحكم أو التماس إعادة النظر؛ إلا أن تلك الضمانات لم تؤت بثمارها على أرض الواقع .

فنظام التداول الإليكتروني للدعوى أمام المحكمة الإليكترونية يحقق المزايا التالية :

١ - القضاء على الروتين المتمثل في التحرك لأكثر من جهة لإيداع الصحيفة وقيدها وسداد الرسوم والإعلان .

٢- سهولة الإطلاع على ملف الدعوى عن بعد .

٣ - إمكان تبادل مذكرات عن بعض الطلبات في ذات الوقت دون تأجيل الدعوى لأكثر من أجل .

٤ - سهوله الانتقال وتوفير الوقت حيث انه من خلال الحاسب الآلي فلا حاجه إلى الانتقال إلى مقر المحكمة للاطلاع على قرار المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى ولا حاجه للسفر من بلد إلى أخرى لحضور الجلسات .

ثانياً : إدارة الجلسة وضبطها :

إدارة الجلسة وضبطها أمر منوط بالقاضي وله الاستعانة في ذلك بمعاونيه ، وعند حضور أعضاء الدائرة لقاعة المحكمة في الميعاد المحدد لجلسة نظر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعوى ، يتم فتح الحاسوب بمنصة القضاء وعبر شبكة الاتصالات الداخلية المتوافرة بالمحكمة والتي تربط جميع أقسام المحكمة ، ترسل ملف القضية إلى الحاسوب الخاص بالدائرة متضمنة كافة المحررات الإلكترونية المرسلة والمستقبلة بملف الدعوى الإلكتروني مثل صحيفة الدعوي ومرفقاتها والتوكيلات الخاصة بالمحام المعلوماتى وكل ما يتعلق بالإعلان من حيث ميعاده والكيفية التي تم بها ، وتكون قاعة المحكمة مزودة من الداخل بشاشة عرض علوية فيعرض ملف الدعوى ليتسنى للحضور مطالعتها [1] .

وعند مثول طرفي التداعي ووكلائهم تبدأ المحكمة بسماع الطرف المدعي ابتداءً، وانتهاءً بالمدعي عليه ، ويتم إثبات الدفوع والطلبات بإحدى الطرق التالية :

أ - أن يتحدث الشخص ويقوم كاتب الجلسة بإدخال تلك المعلومات على الحاسوب على المحرر الإلكتروني للدعوى المعد لذلك وهو أشبه بمحضر الجلسة، وعلى أن يتم عرض تلك الدفوع والطلبات على شاشة العرض .

ب - أن يتحدث الشخص بواسطة استخدام برنامج voice talk عبر المايك المخصص لذلك ، فيقوم البرنامج بنقل تلك الإشارات الصوتية وترجمتها إلى كلمات تدون على المحرر الإلكتروني ويظهر على شاشة العرض الموجودة بقاعة المحكمة .

---

١) انظر : محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية ، مرجع سابق ، صـ ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج – أو بتقديم مستندات في الدعوى بشكل إلكتروني على نحو يحقق مبدأ علانية الجلسات وشفوية المرافعة .

وإذا ما كانت هناك حاجة إلى عقد الجلسات سرية ، فيتم وقف تلك التقنيات وذلك حسبما نص عليه القانون في هذا الشأن ويأمر القاضي بجعل الجلسة سرية . [١]

---

١) تتمثل ضوابط جلسات الترافع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية فيما يلي :

• تبدأ جلسة الترافع الإلكتروني بافتتاح الدائرة القضائية في الموعد المحدد، ويستمر انعقادها حتى تقوم الدائرة بإنهائها خلال مدة أقصاها ثلاثين يوما من افتتاحها وللدائرة الأسباب التي تقدرها أن تزيد مدة مماثلة لمرة واحدة.

• يكون تقديم المذكرات عبر الحقول الظاهرة بالخدمة ويراعى فيه الوعود والاختصار قدر المستطاع، بما لا يزيد على المساحة المحددة .

• يرسل رسائل نصية الأطراف الدعوى عن جميع العمليات التي تتم في جلسات الترافع الالكتروني وتتضمن الرسائل النصية طريقة التواصل مع الدعم الفني في حال عدم التمكن من التفاعل مع جلسة الترافع الإلكتروني، كما يمكن لأطراف الدعوى اختيار التبليغ عن طريق البريد الإلكتروني .

• يحرر محضر ضبط لكل الجلسات .

• يمكن الخبير من حضور الجلسات ومن إيداع نسخة من تقرير الخبرة إلكترونيا.

• لأطراف الدعوى إرفاق الصور والمستندات الوارد ذكرها في المدخرات ولا يجوز لأطراف الدعوى إرفاق ذات المذكرات مرة أخرى.

• للدائرة إمهال أطراف الدعوى لتبادل المذكرات أو الإجابة على الطلبات إلى مدة محددة أثناء انعقاد جلسة الترافع الإلكتروني متى رأت ضرورة ذلك، على أنه لا يجوز تكرار المهلة لذات السبب إلا العذر تقبله الدائرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

• يتحقق أعوان القضاء الدائرة أو الجهة المختصة من تبادل أطراف الدعوى المذكرات وفقا لعدد المذكرات ووقت تقديمها الذي حددته الدائرة.

أما ضوابط الجلسات عبر الاتصال المرئي فتتمثل فيما يلي:

• يجب على أطراف الدعوى والحضور تدوين الاسم كاملا باللغة العربية وفقا للهوية الوطنية أو هوية المقيم أو السجل التجاري في خانة المستخدم، وتشغيل الكاميرا طيلة وقت الجلسة.

• ترسل رسالة نصية لأطراف الدعوى قبل موعد الجلسة بيوم تحتوي على رابط الدخول إلى الجلسة، وعلى أطراف الدعوى الدخول إلى الجلسة قبل موعدها بوقت كاف والتأكد من الاستعداد والجاهزية وفي حال تعثر دخول أحد أطراف الدعوى أو عدم معرفة آلية الدخول فيتوجب عليه التواصل على هاتف الدعم الفني. كما يمكن لأطراف الدعوى اختيار البريد الإلكتروني وسيلة للتواصل.

• يتولى أعوان القضاء تحضير أطراف الدعوى والتحقق من هوياتهم ومن صفتهم في الدعوى قبل بدء الجلسة.

• يتولى أعوان القضاء تحضير الأنظمة المستخدمة في الجلسة. وتفعيل النظام التقني قبل بدء الجلسة، والتأكد من سلامتها، وعدم وجود أي خلل أو عائق .

• يتحقق أعوان القضاء من صحة تدوين الاسم بالكامل باللغة العربية والتأكد من جاهزية أطراف الدعوى وهو الصوت والصورة.

• يتولى أعوان القضاء تحضير أطراف الدعوى والتحقق من هوياتهم ومن صفتهم في الدعوى قبل بدء الجلسة .

• في حال عدم إمكان عقد الجلسة أو إكمالها لسبب يعود للدائرة، فيتم إشعار أطراف الدعوى، وتحديد موعد لاحق بعد بيان مبررات التأجيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسهم الوسائل الاليكترونية في تسجيل مرافعات الخصوم اليكترونيا، وحفظها على دعامات اليكترونية ، حتى يتمكن القاضي من الاستعانة بها في

• في حال خروج أحد أطراف الدعوى من الجلسة أثناء انعقادها، ولم يعاود الدخول خلال ١٠ دقائق فتواصل الدائرة عقد الجلسة وفي الأحكام النظامية وجود نسخة من محضر الجلسة.

• يجب على من يحضر الجلسة عن بعد عبر الاتصال المرئي المحافظة على نظامها، وكتم الألفاظ، وعدم المقاطعة أو التشويش أو الدخول والخروج المتكرر.

• يكون التحدث بعد إذن رئيس الجلسة بهدوء واتزان، وتجنب السرعة أو الابتعاد عن التلفظ الصوتي أثناء الحديث.

• على أطراف الدعوى اختيار مكان مناسب لغرض حضور جلسة الترافع عن بعد من خلال الاتصال المرئي.

• لأطراف الدعوى عرض الوثائق والمستندات من خلال مشاركة الشاشة بعد موافقة الدائرة، ولا يجوز بحال إرسال رسائل خاصة أو عامة أثناء عقد الجلسة.

• يحرر محضر ضبط لكل الجلسات التي تمت عبر الاتصال.

• يمكن الخبير من حضور الجلسات ومن إيداع نسخة من تقرير الخبرة الكترونيا.

• يكون حضور القضاة وأعوانهم وأطراف الدعوى وقت الجلسة بالزى الرسمي.

• يكون عقد جلسة المداولة بين أعضاء الدائرة إلكترونيا في خدمة (التقاضي عن بعد)، مع المحافظة على سريتها، وعدم دخول أو مشاركة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة.

• ينطق بالحكم من خلال الجلسات عن بعد عبر الاتصال المرئي وتسلم الأحكام للأطراف إلكترونيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسبيب الأحكام ، والاستعانة بها عند الطعن على الحكم خاصة فيما يتعلق بالأسباب التي تقوم على الإخلال بحق الدفاع[١] .

---

١) لمزيد من التفاصيل انظر : يوسف سيد سيد عوض ، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، ٢٠١١، صـــ ٢٩٧. كمال محمود الكمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٨، صـــ ٩٤.

ومن الجدير بالذكر أن نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية الأردني رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ قد عني بتنظيم سماع الشهود باستعمال الوسائل الإلكترونية المرئية والمسموعة في المادة التاسعة منه والتي تقضي بأن:

أ. للمحكمة أن تقرر من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب أحد أطراف الدعوى سماع الشهود باستعمال الوسائل الإلكترونية المرئية والمسموعة المعتمدة من الوزارة في حال كان الشاهد يقيم في منطقة خارج اختصاص المحكمة المختصة أو في حال تعذر حضور الشاهد إلى المحكمة المختصة لأي سبب كان.

ب. يتم سماع المحكمة المختصة للشهود وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة عن بعد باستعمال الوسائل الإلكترونية من خلال المحكمة الأقرب للشاهد.

ج. على المحكمة أن تراعي الضمانات المنصوص عليها في القانون عند الاستماع إلى شهادات الشهود بالوسائل الإلكترونية .

د. على المحكمة التثبت عند الاستماع إلى شهادات الشهود بالوسائل الإلكترونية من عدم وجود أي مؤثرات على إرادة الشاهد ومن فاعلية الوسائل الإلكترونية بحيث تمكنها هذه الوسائل من مشاهدة المكان الموجود فيه الشخص المعني وسماعه بشكل واضح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الحكم في الدعوى الإلكترونية :

بعد أن تصبح الدعوى صالحة للفصل فيها ، ويكون الخصوم قد أبدوا أوجه دفاعهم وطلباتهم تقرر المحكمة قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم .

والحكم هو القرار الذي تصدره المحكمة في خصومة بالشكل الذي يحدده القانون للأحكام سواء في نهايتها أو أثناء سيرها سواء كان صادراً في موضوع الخصومة أو في مسألة إجرائية [1] .

ويمر الحكم القضائي في الدعوى الالكترونية بالمراحل الآتية :

١ـ المداولة الإلكترونية :

المداولة هي اجتماع للقضاة بمفردهم دون حضور خصوم أو سماع مرافعة لإصدار القرار القضائي في الدعوى ، ويقصد بالمداولة إذا كان القاضي فرداً : تفكير القاضي في القضية بروية وتكوين الرأي تمهيداً لإصدار الحكم .

هـ. تقدم الوزارة التسهيلات اللازمة لتمكين المحاكم من استخدام الوسائل الإلكترونية لسماع الشهود وتتخذ كل ما يلزم من تدابير لتسجيل الشهادات وحفظها ويكون لهذه التسجيلات صفة الحجية والسرية ولا يجوز إفشاؤها أو الاطلاع عليها إلا بإذن المحكمة.

و. يتم تفريغ الشهادات المأخوذة بالوسائل الإلكترونية في محاضر أو مستندات ورقية أو الكترونية وتعتمد كما هي دون حاجة لتوقيعها من أصحاب العلاقة.

ز. تخضع الأدوات والأشرطة والأقراص المستخدمة في الوسائل الإلكترونية للحماية القانونية.

١) راجع : د. فتحي والي ، الوسيط في قانون القضاء المدني ، مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٤٥ . د. أحمد ماهر زغلول ، أعمال القاضي التي تحوز حجية الأمر المقضي وضوابط حجيتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩، ص ٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمداولة الالكترونية تتحقق باجتماع القضاة دون وجودهم المادي ، وكل منهم معه نسخه من ملف الدعوى على دعامة الكترونية من خلال صفحات المحكمة الإلكترونية [١] فالمداولة الإليكترونية تتم بالطريق الإلكتروني باستخدام تقنية المؤتمرات الفيديوية وتطبيقات الاجتماعات المرئية عبر برامج الوسائط المتعددة التي تدمج بين الصوت والصورة[٢] .

ويجب أن تتوافر في المداولة الإلكترونية الشروط التي يتطلبها القانون في المداولة وأهمها :

- أن تتم بعد إقفال باب المرافعة وقبل النطق بالحكم .
- أن تتم بين المداولة القضاة الذين سمعوا المرافعة من الخصوم ، إذ لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة .
- أن تتم المداولة في نطاق السرية .

٢ـ كتابة الحكم :

بعد الانتهاء من المداولة والوصول إلى الرأي النهائي الذي يصدر بالأغلبية ، يتم كتابة الحكم ، ثم يقوم كل من القضاة أعضاء الدائرة بالتوقيع على الحكم وذلك عبر تفعيل التوقيع الإلكتروني على ملف الدعوى [٣] .

---

١) راجع : محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، مرجع سابق ، ص ٩٥.

٢) راجع : زيد كمال محمود الكمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية- دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٨ ، صـ ١٠٩. محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، مرجع سابق ، صـ ٩٥.

٣) راجع : محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، مرجع سابق ، صـ ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لنص المادة رقم (١٧٨) من قانون المرافعات يتعين أن تودع مسودة الحكم مشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم ، حيث يتم خروج الحكم من حوزة المحكمة وترسل نسخه منه لإدارة المحكمة ، وتودع نسخه منه بملف الدعوى الإليكتروني حيث يمكن للخصوم الإطلاع عليها. ويمكن وضع صورة بسيطة من الحكم غير موقعة من القضاة على الموقع الالكتروني للمحكمة ، تتاح لمن يرغب في الاستعانة بهذه الصورة من الخصوم والغير باستخدام وسائل الدفع الإليكترونية [١] ، حيث يقوم قلم كتاب المحكمة الإلكترونية بإعلان الحكم للخصوم فور صدوره ، ويمكن للخصوم الاطلاع عليه بعد إيداعه بمعرفة رئيس الجلسة بملف الدعوى الإلكتروني بما يضمن الإعلان الشخصي للأحكام . وبذلك يستطيع من صدر ضده الحكم الطعن فيه ، دون انتظار نسخ الحكم والتوقيع عليه طوال تلك الفترة [٢] .

٤ـ تنفيذ الحكم :

تقوم إدارة التنفيذ بمراجعة الحكم إليكترونيا من خلال الربط الإليكتروني القضائي ، وبمجرد الإطلاع على الحكم بالطريق الإليكتروني يستطيع قاضي التنفيذ إصدار القرارات المتعلقة بالتنفيذ ، دون التقيد بمواعيد الكتابة والنسخ واستخراج الأوراق الرسمية بالطرق التقليدية [٣] .

---

١) أنظر : د. خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإليكتروني ، مرجع السابق ، صـــ٦٩.

٢) أنظر : د. محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، مرجع سابق ، صـ ٩٦.

٣) أنظر : د. زيد كمال محمود الكمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية، مرجع سابق ، صـ ١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

نسأل الله – تعالى – أن يحسنها :

لا شك أن تطبيق المحكمة الاليكترونية خطوه نحو تحقيق العدالة الإجرائية بصورة أكثر من التقاضي التقليدي ، لإنجاز الكم العددي من الدعاوى التي قد يموت صاحبها قبل الفصل في موضوعها .

ولسنا بصدد تكرار ما سبق وأن ذكرناه أثناء معالجتنا لموضوعات هذه الدراسة ، ولكن توجد بعض الملاحظات والاستنتاجات التالية :

أولاً : النتائج :

١- المحكمة الاليكترونية عبارة عن : سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ، ضمن نظام ، أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية – الانترنت – وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين .

٢- تتميز المحكمة الاليكترونية بمقومات عديدة منها : إلغاء النظام الورقي وإحلال النظام الاليكتروني ، وتبسيط إجراءات التقاضي ، وكونها تطوير لمرفق القضاء ، كما تؤدى إلى تعزيز الراحة الإجرائية للمتقاضين ومحاميهم ، وتعمل على ادخار نشاط القضاة ، وتؤدى إلى التخلص من مستودعات الجهاز الإداري الضخم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- يتوقف إنشاء المحكمة الاليكترونية على احتياجات بشرية ، تستطيع الاطلاع بمهامهم القضائية من خلال المعلوماتية الاليكترونية ، من أهمها : قضاة متخصصون في مجال القضاء الإلكتروني ، وكذلك ضبط المواقع الالكترونية على الانترنت وكتبة المواقع الإلكترونية ، وإدارة المواقع والمبرمجين ، كما تحتاج إلى محامين معلوماتين .

٤- كما تتطلب احتياجات تقنية منها : أجهزة حاسوبية داخل المحاكم والربط بينهم .

٥- تتم العملية الإجرائية أمام المحكمة الإليكترونية بالطريق الإليكتروني ، فرفع الدعوى والإعلانات وتبادل المذكرات يتم من خلال الوسائط الإليكترونية.

ثانياً : التوصيات :

١- السعي نحو تطبيق المحكمة الاليكترونية وإدخالها إلى المشهد القضائي المصري ، وهذا يتطلب إصدار تشريع بإنشاء قاعدة بيانات قضائية ، وتنظيم الهيكل العملي والإداري والإجرائي للمحكمة الإليكترونية .

٢- العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مرفق القضاء من قضاة ، ومحاميين ، وموظفين ، لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة ، وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظاً على سرية المعلومات والمعاملات القضائية من جهة أخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إنشاء بوابة إليكترونية تخدم المواطنين المتقاضين من أجل الحصول على المعلومات وإتاحتها في أي وقت ممكن .

٤- نشر الوعي القانوني بالمحاكم الإليكترونية وإصدار تشريع قانوني ينظم المجال الإجرائي و العمل الإداري أمامها لتحقيق العدالة الإجرائية الناجزة .

وختاماً أحمد الله الذي يسر لي إتمام هذا البحث وقد بذلت فيه جهداً هو به أعلم ، فإن كنت قد أصبت الحق فذاك فضل الله وهو قصدي فله الحمد والمنة ، وإن كان غير ذلك فهو من ضعفي وتقصيري ، ومن نزعات الشيطان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــــة بأهم المراجـــــــــع

كتب عامة

١ – د.أحمد ماهر زغلـول ، أعـمال القـاضي التـي تحـوز حجيـة الأمـر المقـضي وضوابط حجيتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩ .

٢ – د.أحمـد هنـدى ، الاعـلان القـضائى بـين الواقـع والمنطـق في التنظـيم القانونى لكل من مصر والكويت وفرنسا ، دار الجامعة الجديدة١٩٩٩ .

٣- د. الأنصارى حسن النيدانى ، القاضى والوسائل الإلكترونية الحديثة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٩ .

٤- د.أمـير فـرج يوسـف ، المحـاكم الإلكترونيـة المعلوماتيـة والتقـاضي الإلكتروني ، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ، ٢٠١٤ .

٥- د. خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الالكتروني – الـدعوى الالكترونيـة وإجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ٢٠٠٨ .

٦- د. سـالم عمـر، الإنابـة القـضائية الدوليـة في المـسائل الجنائيـة، دراسـة مقارنة، دار النهضة العربية ، مصر، ٢٠٠١ .

٧- د. سـيد أحمـد محمـود ، دور الحاسـب الالكـتروني أمـام القـضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٨- د/ سيد أحمد محمود ، نحو الكترونيـة القـضاء المـدني الأمـاراتي ، بحـث منـشور مجلـة الحقـوق –جامعـة عـين شـمس المعنـون بـــ مـؤتمر القـانون والتكنولوجيـا ، المنعقـد فـي ديسـمبر ، ٢٠١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- د. صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٠- د. عبد العزيز بن سعد ، المحكمة الالكترونية ، دار جامعة نايف ، الرياض ، ٢٠١٧.

عبدالرحمن خلف وآخرون ، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة ، دراسة مركز بحوث الشرطة ، القاهرة

١١- د.عبدالفتاح بيومي حجازي ، الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الالكترونية ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

١٢- د. فتحي والي ، الوسيط في قانون القضاء المدني ، مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٣- القاضي حازم محمد الشرعة ، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية ، دار الثقافة للنشر، عمان – الأردن ، ٢٠١٠ .

١٤- د. محمد حسين منصور ، الإثبات التقليدي والالكتروني ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، ٢٠١٠.

١٥- د. محمد عصام الترساوي ، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠١٣ .

رسائل علمية :

١٦- د. زيد كمال محمود الكمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية– دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧- د. طارق عبد الله صالح العمر : أحكام التقاضي الالكتروني ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المعهد العالي للقضاء ١٤٣٠ .

١٨- د. يوسف سيد سيد عواض ، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ،القاهرة ٢٠١٢ .

١٩- د. محمد صابر أحمد عبد الحميد ، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا، ٢٠١٢ .

٢٠- د/ جابر فهمى عمران ، لوجستيات القضاء ، دار الجامعة الجديدة ،٢٠١٤ .

أبحاث ومقالات :

٢١- د. أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، مجلد ١ ، العدد ٢١،٢٠١٤ .

٢٢- د. حاتم جعفر : دور التقاضي الاليكتروني في دعم وتطوير العدالة ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار ، الإسكندرية ٢٠١٥ .

٢٣- د. سحر عبدالستار إمام ، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر ٢٠١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري ، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي ، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة الشارقة ، كلية القانون ، فرع خور فكان .

٢٥- د. صفاء اوتاني ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد ٢٨ ، العدد الأول،٢٠١٢.

٢٦- د. صفوان محمد شديفات، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٥، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

٢٧- د. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني و المعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون بجامعة بابل،٢٠١٣.

٢٨- د. عصمت عبد المجيد ، مشكلة الإثبات بوسائل التقنيات العلمية ، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان الأول والثاني ، السنة الخامسة والخمسون.

٢٩- د. ليلى عصماني ، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠- د. محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول ، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية"دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ٩- ١٢ ديسمبر٢٠٠٧.

٣١- د. ناصر بن زيد بن ناصر بن داود ، حوسبة التقاضي – المحكمة الاليكترونية ، مقال على موقع الدراسات القضائية التخصصي ، على الرابط التالى: www.cojess.com.

٣٢- د. نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الالكتروني للمحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد / ٣، السنة الأولى.

٣٣- د. نبيل إسماعيل عمر ، امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .

٣٤- د. نهى الجلا ، المحكمة الاليكترونية ، مجلة المعلوماتية ، سوريا، العدد ٤٧ .

٣٥- د. نواف صالح الزهراني ، المحكمة الالكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات ، مقال قانوني منشور في جريدة الرياض على الموقع الالكتروني : www.alriyabn.com

٣٦- د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ٢٠١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٧- د. هادي حسين عبد علي الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ٢٠١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهـــرس

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٢٠
٢	المبحث الأول : المحكمة الاليكترونية ودورها في تحقيق العدالة الإجرائية	٢٦
٣	المطلب الأول : مفهوم المحكمة الاليكترونية	٢٨
٤	الفرع الأول : تعريف المحكمة الإليكترونية	٢٨
٥	الفرع الثاني: تجارب بعض الدول في التوجه نحو التقاضي عن بعد وتقنية المحكمة الالكترونية	٣٥
٦	المطلب الثاني : دور المحكمة الاليكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية	٤٤
٧	الفرع الأول : تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في القضايا	٤٤
٨	الفرع الثاني : القضاء على مظاهر الفساد في مرفق القضاء	٥١
٩	المبحث الثاني : متطلبات تطبيق المحكمة الالكترونية	٥٦
١٠	المطلب الأول : متطلبات تشريعية	٥٧
١١	الفرع الأول : أهمية وجود إطار تشريعي ينظم التقاضي بالطريق الإلكتروني	٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢	الفرع الثاني: جهود تطوير التشريعات الإجرائية في المواد المدنية والجنائية	٦٠
١٣	المطلب الثاني : متطلبات بشرية وفنية	٧٦
١٤	الفرع الأول : المتطلبات البشرية	٧٦
١٥	الفرع الثاني : المتطلبات الفنية	٨٣
١٦	المبحث الثالث : العملية الإجرائية أمام المحكمة الإلكترونية	٩٣
١٧	المطلب الأول : التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره المحوري في إجراءات الدعوى	٩٤
١٨	الفرع الأول : عناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية	٩٤
١٩	الفرع الثاني : دور التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية في إجراءات الدعوى	٩٨
٢٠	المطلب الثاني :إجراءات الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية	٩٩
٢١	الفرع الأول : رفع الدعوى وإعلان الأوراق القضائية أمام المحكمة الإليكترونية	٩٩
٢٢	الفرع الثاني : تداول الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية	١٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٣	الخـاتمة	١١٩
٢٤	النتائج	١١٩
٢٥	التوصيات	١٢٠
٢٦	قائـمة المراجـع	١٢٢
٢٧	الفهرس	١٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com